

الخلاف القرآني في آية الوضوء دراسة تحليلية في ضوء مفهوم التوازي

أ.م.د. دريد عبد الجليل الشاروط

جامعة القادسية كلية التربية

The Recitation disagreement in the verse of ablution (Wudu)

An analytical study in light of the Concept of parallelism

Assistant Professor Dr

Duraïd Abdul Jaleel Al-Sharoot

University of Al-Qadisiyah

College of Education

E-mile : duraïd.sharoot@qu.edu.iq

ملخص البحث

لم تكن الدراسات النحوية والفقهية لتغفل عن تناول آية الوضوء بالدرس والتحليل من جوانب مختلفة ، غير أننا سعينا في بحثنا هذا إلى رصد زوايا جديدة - نظن أنه لم تقع عليها أعين الدارسين من قبل - تكشف عن مظاهر التوازي التي أحكم الله تعالى معاييرها على نحو ثابت في تفاصيل النص اللغوية كافة. إذ تأتي محاولة هذا البحث لتسليط الضوء على البنية السياقية لشرطي الآية ولتكشف عن التوافق والتغاير الدقيقين بين أصواتها وتشكيلاتها المقطعية وألفاظها وتراكيبها ، وبقينا أن مثل هذه المقاربة الشاملة في دراسة النص تقضي بنا إلى نتائج ربما تسهم في الوقوف على التشريع الدقيق لآية الوضوء .

Abstract

Grammatical and jurisprudential studies have not neglected to study and analyze the verse of ablution (Wudu) from different aspects, but in this research we have sought to monitor new angles - which we believe have not been seen by researchers before - that reveal the aspects of parallelism whose standards God Almighty has established in a fixed manner in all the linguistic details of the text. This research attempts to shed light on the contextual structure of the two parts of the verse and to reveal the precise agreement and contrast between its sounds, syllabic formations, words and structures, and certainly such a comprehensive approach in studying the text leads us to results that may contribute to understanding the precise legislation of the verse of ablution (Wudu).

مدخل

يزخر كتاب الله ﷻ بكثير من الآيات القرآنية التي تركز سياقاتها على ظواهر لغوية مبنية على ثنائيات لفظية أو تركيبية تؤسس لتعالق مباني النص وتكتف من مساحاته الإيقاعية بما يحقق انسجاماً محكماً بين أنساقه الخارجية والداخلية ، وتسهم في توكيد مضامين النص وتعزيز أهدافه وغالباً ما ترد تلك الثنائيات فيما يعرف بلاغياً بالمحسنات البديعية كالتطابق والتقابل والتضاد والترصيع والتوازن وغيرها التي تنحصر وظيفتها في الجمع بين معاني الألفاظ تماثلاً أو تغايراً ضمن نطاق الحدث الكلامي ، إلى جانب ما ينشأ عنها أحياناً من انسجام صوتي توظفه في خدمة البناء الفني (ينظر: الشيخ، ١٩٩٩: ٣٠) ويعد التوازي واحداً من الفنون البلاغية التي تقوم على الثنائيات التقابلية التي تحقق التناسب والانسجام الإيقاعي ، فضلاً عن كونه وسيلة من وسائل تحليل النص صوتياً وتركيبياً ودلالياً وجمالياً ، وأداة نستطيع من خلال معطياتها أن نبرز بعضاً من تلك المحسنات البديعية

للصلة بينه وبينها ، إذ يهتم التوازي كثيراً بالتنسيق الصوتي والإيقاع المتناغم سواء عن طريق المفردة أو الجملة المركبة أو التناسق الدلالي (ينظر: زيتون، ٢٠١٥: ٢٦-٢٧) وتجدر الإشارة إلى أن مهمة بحثنا لن تقتصر على رصد مثل تلك الثنائيات في سياق النص القرآني الذي نحن بصدد دراسته بهدف إبراز التماثل في هيكليته أو المغايرة في دلالة معناه ، أو تسليط الضوء على تقابل المعنى واللفظ على وجه من الموافقة والمخالفة حسب ، بل تمتد عنايته إلى تحليل الأنساق الصوتية المؤلفة لمفردات النص ومضامين سياقه التركيبي القائم على نظام من الثنائيات المتوازنة ، والتناسب الدلالي بين مفرداته ، بمعنى آخر أن البحث معني بدراسة الأسس الفنية واللغوية التي قامت عليها أحكام آية الوضوء والمعادلة التركيبية التي تنتظم أجزائها الداخلية والخارجية ، والقواعد البنائية القائمة بدقة على أساس من التوافقات والمخالفات المتوازنة والمتناوبة ضمن إطارها المجزأ إلى سياقين متناظرين ، بهدف الكشف عن بعض من أسرار نظامها اللغوي التي قد تسهم في تقريب وجهات النظر في حقل الخلاف القرآني الذي انقسم جمهور الفقهاء بإزائه على قسمين فيما يتعلق بأحكام الوضوء وما توجبه من تشريعات مختلف فيها بين الغسل والمسح .

المبحث الأول: آية الوضوء،

آية الوضوء عنوان يطلق على الآية السادسة من سورة المائدة ؛ كونها الآية الوحيدة في القرآن التي تتضمن أحكام الوضوء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة/٦) ، إذ تعد ((إحدى آيات الأحكام التي تُستنبط منها الأحكام الشرعية العملية الراجعة إلى تنظيم أفعال المكلفين فيما يرتبط بشؤون حياتهم الدينية والدنيوية وهذا القسم من الآيات يتمتع بوضوح التعبير ، ونصوع الدلالة ، فإن المخاطب فيها هو الجماهير المؤمنة التي ترغب في تطبيق سلوكها العملي عليها ، وبذلك تفرق عن الآيات المتعلقة بدقائق التوحيد ورفائق المعارف العقلية التي تُشَدُّ إليها أنظار المفكرين المتضلِّعين ، خاصة فيما يرتبط بمسائل المبدأ والمعاد ... والخطاب يجب أن يكون بعيداً عن الغموض والتعقيد ، وعن التقديم والتأخير ، وعن تقدير جملة أو كلمة حتى يقف على مضمونها عامة المسلمين على اختلاف مستوياتهم من غير فرق بين عالم بدقائق القواعد العربية وغير عالم بها)) (أنصارين، بحث) وتجدر الإشارة إلى أن سورة المائدة ((من آخر القرآن تنزيلاً)) (السيوطي، ٢٠٠٣: ١٥٨/٥) ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ((إنما أنزلت المائدة قبل أن يُقبض بشهرين أو ثلاثة)) (الطوسي، ١٩٤٥: ٣٦١/١) ، ما يعني أن ما ورد فيها من أحكام شرعية ينسخ كل ما سبقه من أحكام أو سنن استنها رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، وليس هناك من تنزيل بعدها ينسخ أحكامها . ومن ثم تكون آية الوضوء ((محكمة لا نسخ فيها)) (القرطبي، ٢٠٠٦: ٣٢٣/٧) ، ما يدفعنا إلى التركيز على دراسة أحكام الوضوء المنصوص عليها في الآية في معزل عما ورد من سنن قبل نزول المائدة ، ذاك أن المسلم به أن القرآن ينسخ ما قبله من السنة. اختلاف مراتب أعضاء الوضوء وأحكامها لم أجد من علماء التفسير والباحثين - ممن تتبعت مصنفاتهم - من بحث في العلة في ترتيب أعضاء الوضوء واختلاف أحكامها غير ما يفهم من كلام بعضهم كقول الشيخ الصدوق: إن ((العبد إذا قام بين يدي الجبار قائماً ينكشف من جوارحه ويظهر ما وجب فيه الوضوء ، وذلك أنه بوجهه يستقبل ويسجد ويخضع ، ويديه يسأل ويرغب ويرهب ويتبتل ، وبرأسه يستقبل في ركوعه وسجوده ، وبرجليه يقوم ويقعد . فإن قيل : فلم وجب الغسل على الوجه واليدين والمسح على الرأس والرجلين ولم يجعل غسلأ كله ولا مسحاً كله؟ قيل لعل شتى . منها : ان العبادة إنما هي الركوع والسجود ، وإنما يكون الركوع والسجود بالوجه واليدين لا بالرأس والرجلين . ومنها: أن الخلق لا يطيقون في كل وقت غسل الرأس والرجلين ، ويشد ذلك عليهم في البرد والسفر والمرض والليل والنهار ، وغسل الوجه واليدين أخف من غسل الرأس والرجلين)) (الصدوق، ١٩٦٦: ٢٥٧/١) ، إلى جانب قول العز الحنفي الذي يشير إلى أن تقدم كل من الوجوه والرؤوس في مرتبتيهما من سياق آية الوضوء مرده إلى أن النفوس الإنسانية لا بقاء لها بدون الوجه والرأس ، ولها بقاء بدون الأيدي والأرجل (ينظر: الحنفي، ١٤٣٤هـ: ٤٠٨) . غير أننا يمكن أن نتلمس العلة في ترتيب هذه الأعضاء في سياق الآية من خلال تتبع مواضع تكرارها - أو ما هو في معناها - في القرآن الكريم ، والتعرف على أهميتها بلحاظ وظائفها وأدوارها في حياة الإنسان الأولى ، وأحوالها يوم الحساب ، فمن المتعارف أن ((القرآن الكريم ينطق ببعضه ببعض ، ويشهد بعضه على بعض)) (علي، ١٩٨٦: ١٧/٢) ، فلو استعرضنا موارد تلك الأعضاء فيه لأمكننا أن نقف على جانب خفي من التوازي ينتظم مرتكزات آية الوضوء فبالنظر إلى الإطار العام لموضع الآية الكريمة المتضمن لأحكام الوضوء نجده مكوناً من عشر مفردات موزعة ضمن سياقين متماثلين إلى حد ما في التركيب وفي العدد كما يأتي: السياق الأول: فاغسلوا /وجوهكم /وأيديكم /إلى /المرفاق السياق الآخر: وامسحوا /برءوسكم /وأرجلكم /إلى /الكعبين ولنا أن نتساءل هنا : ما الجامع بين الوجوه والأيدي في السياق الأول ، والرؤوس والأرجل في السياق الآخر؟ بالعودة إلى القرآن الكريم نجد أن مفردة (وجوه) تكرر حضورها ٣٨ مرة ، وهذا التكرار يناسب أهمية الوجه كونه أول ((ما يستقبلك من الشيء ، وغلب في الجانب المقبل من رأس الإنسان مثلاً ، وهو الجانب الذي فيه العين والأنف والفم ، ويعين بالظهور عند المشافهة)) (الطباطبائي، ١٩٩٧: ٢٢٤/٥) ، ومن ثم حرص القرآن الكريم على إظهار أحوال هذا الموضع من الإنسان في موارد عدة من الآيات وعالج دوره من زوايا مهمة في الحياة الدنيا أو الآخرة سواء في الخير أو في الشر

، فأخبرنا أن الوجوه هي التي تستقبل القبلة وعليها سيماء الساجدين ، وهي التي تعبس ، ويعرف المجرمون بسمائها ، ومنكر الكافرين بها ، وهي التي تطمس عند العذاب ، ثم هي التي تعن للحي القيوم ، وهي الناعمة الخاشعة المسفرة التي لا يرهقها قطر ولا ذلة ، الناضرة والناظرة إلى ربها ، وهي الباسرة التي عليها غبرة ، وهي التي تشوى بماء كالمهل ، وعليها يحشر الضالون عمياً وبكماً وصماً ، وهي التي تبيض وتسود ويكوى على جباهها وتضرب وتكب وتقلب وتسحب وتغشاها النار وقطع من الليل مظلاً يوم القيامة . فلا غرابة إذن أن نجد آية الوضوء تبدأ بها وتوجب غسلها لتطهير أجزائها ووقايتها من المعاصي ومن عذاب يوم الحساب ، ولا عجب من احتلالها المرتبة الأولى من بين أعضاء الوضوء كون ملامح الخير والشر والإيمان والكفر والنعمة ونضرة النعيم لا يميزها عضو في الإنسان كمثله وجهه ، ذاك أن الوجه فيه من الجوارح ما هو مسؤول عن كثير من الأعمال سواء الحسنة منها أو السيئة ثم بالانتقال إلى مفردة (أيدي) نجدها تحظى بال تكرار الأكبر من بين أعضاء الوضوء الأربعة ، إذ بلغ تكرارها ٦٧ مرة ، وهو مناسب تماماً لأهميتها كونها آلة التحصيل ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : ((وفرض على اليدين أن لا تمدهما إلى ما حرم الله عز وجل عليك ، وأن تستعملهما بطاعته)) (المحمودي، ١٩٦٥ : ٢٠٨/٧) ، فهي التي تعمل وتتناول الصيد وتبايع ، ولها سلطة التملك ، وهي التي تبطش وتخرّب وتعذب ويعذب الله بها ، وهي التي تقبض وتبسط في الإنفاق وتبسط للقتل ، وتسرق فتقطع وتغل وتقطع في العذاب ، وتعترف على صاحبها ، ويؤتى الإنسان كتابه بها يوم القيامة ، وتلحق الويل بصاحبها مما كتبت . وعلى الرغم من اتساع مساحة تكرارها في القرآن الكريم إلا أن مرتبتها جاءت في الغسل بعد مرتبة الوجوه ؛ لأنها لا تحمل من ملامح الإنسان بقدر ما تحمله الوجوه ؛ ولكونها تشترك مع الوجوه في أنها حاسة متممة لحواس الوجوه ؛ ولأن الجزء لا يظهر عليها إلا في الحياة الدنيا لقاء أمرين : أحدهما : محاربة الله ورسوله والسعي في الأرض فساداً فجزاؤها التقطيع ، والآخر : السرقة وجزاؤها القطع ، أما في الآخرة فينحصر دورها في أمرين : الأول : كلامها أو شهادتها على الذين يرمون المحصنات ، والآخر : تلقي الكتاب باليمين أو الشمال . فلربما كانت تلك الأسباب مجتمعة وراء التحاق الأيدي بالوجوه في حكم الوضوء فأوجب الله لها الغسل وقاية لها من أن تمتد إلى ما حرم الله ، وتهيئة لاستعمالها في طاعته ، وتأهيلاً لأن تسعى بنور صاحبها يوم الحساب أما مفردة (رؤوس) فهي الأقل تكراراً من بين أعضاء الوضوء الأربعة ، فقد تكرر ذكرها في القرآن الكريم ١١ مرة بمعان أقرب ما تكون إلى المجاز كالإعراض أو التحريك للاستهزاء أو الرفع أو العودة إلى الجهل ، والجدير بالذكر أنه لم يرد في القرآن الكريم ما يشير إلى ثواب الرؤوس أو عقابها غير قوله تعالى : ﴿يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ (الحج/ ١٩) الذي لم يشر إلى عقابها بل إلى الجهة التي يصب منها العذاب يوم القيامة ، وقد ذهب العلماء في تفسيره إلى أن الحميم يصب على رؤوسهم فينفذ إلى الجمجمة حتى يخلص إلى الجوف (ينظر : المباركفوري، ١٩٩٠ : ٢٥٦/٧) ، ولا مناسبة بين دلالة قوله : ﴿من فوق﴾ التي تعني ابتداء الصب من الجهة العليا وبين قولهم : (على رؤوسهم) التي تحمل دلالة الاستعلاء ، بل الأنسب ما ذهب إليه الشوكاني بقوله في تفسير الحميم : ((وهو هنا شراب يشربونه فيقطع أمعاءهم)) (الشوكاني، ١٩٩٤ : ١٨٣/٢) فإذا سلمنا أن الرؤوس لا تؤجر ولا تؤثم ؛ لأنها لا تظهر عليها حاسة أو جارحة أو تكون لها آلة يقع عليها التكليف ، فما مسوغ وجودها من ضمن الأعضاء الواجبة التطهير في أحكام الوضوء ، ولماذا اختار الله تعالى لها حكم المسح؟ يمكن القول إن أهمية الرؤوس في أحكام الوضوء تبرز من خلال موضع المسح نفسه ، فقد جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ : ((يدل على مسح بعض الرأس في الجملة ... وقد صح أنه جانب الناصية من الرأس)) (الطباطبائي، ١٩٩٧ : ٢٢٦/٥) ، ولا أدل على ذلك مما روي عن ((المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بناصريته)) (الشافعي، ٢٠٠١ : ٥٧/٢) ، فأهمية الرؤوس إذن متأتية من أهمية (النواصي) التي ذكرها الله ﷻ بقوله : ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ (الرحمن/ ٤١) ، وقوله : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۖ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (العلق/ ١٥-١٦) ، وقول الرسول ﷺ في أمته : ((فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء)) (النسائي، ٢٠١٥ : ٢٦) ، فالناصية هي الجزء الممسوح من رأس الإنسان ؛ كونها الجزء المسؤول عن الكذب والخطأ وهو الموضع الذي يؤخذ المجرمون به ، وبإزاء ذلك هو موضع النور من رؤوس المؤمنين الذي يميزهم ويحسن صورهم يوم يلقون ربهم ، فلربما أراد الله تعالى لهذا الموضع من الرأس أن يكون مطهراً ، وفرض على الإنسان مسحه في الوضوء استعداداً للقاءه ﷻ يوم الحساب وأما مفردة (أرجل) فهي الأخرى لم يكن لها نصيب كبير من التكرار في القرآن الكريم ، فقد بلغ تكرارها ١٣ مرة ، أشير في بعض منها إلى جهة النعمة والعذاب من تحت الأرجل ، وفي أخرى إلى وعيد فرعون بتقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، أما الجزء الشرعي فلم يظهر عليها إلا في موضع واحد محدد في الحياة الدنيا ، حيث فرض عليها أن تقطع من خلاف جزء للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، على أنه لم يرد من بين تكرارات مواضعها في القرآن الكريم ما يشير إلى جزاء يفرض على الأرجل في الآخرة ، كون دورها في مسائل التحصيل لا يتخطى وسيلة الانتقال التي تبلغ بصاحبها إلى موضع تحصيله ، وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام : ((وفرض على الرجلين أن تتقلعها في طاعته وأن لا تمش بهما مشية عاص)) (المحمودي، ١٩٦٥ : ٢٠٨/٧) ، ومن ثم لم يظهر عليها جزاء يوم القيامة ، بل حدد دورها في الشهادة فقط . ولنا أن نقف هنا لتدبر قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (يس/ ٦٥)

ثم نعتقد الموازنة بين موقفَي الأيدي والأرجل فيها ، فقد نابت الأيدي عن الأقدام في الاعتراف بما قام به صاحبها من عمل غير صالح بحكم كونها آلة التحصيل المطاوعة لإرادته ، أما الأرجل فقد انحصرت موقفها بالشهادة تثبتاً لاعتراف الأيدي ، وبقيناً أن لا مساواة بين معترف بجرم وشاهد عليه ، فإذا كان القرآن الكريم لا يساوي بين مراتب الأيدي والأرجل في مواقفها يوم الحساب فهل سيساوي بينهما في أحكام الوضوء؟ لقد ميز الله الأيدي عن الأرجل باثنتين: أنها تقطع في السرقة في الحياة الدنيا ، وتسعى بنور صاحبها يوم الحساب ، وهذا التمييز يمكن أن ينسحب على وضوئهما فيئاً بنا عن أن نساوي بين الأيدي والأرجل في حكم الوضوء بالغسل بل الأولى أن تكون المساواة في حكم الوضوء بين موضعي (الرؤوس والأرجل) وذلك بالنظر إلى الجامع بينهما من قوله تعالى: ﴿يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ (الرحمن/٤١) وقول الرسول ﷺ: ((فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء)) (النسائي، ٢٠١٥: ٢٦) ، وما احتج به من الروايات بوضوء الرسول ﷺ على عمامته وخفيه (ينظر: ابن حنبل، ١٩٩٥: ٢٤٨/٤) ؛ أي بجواز الوضوء بوجود الحائل على الرأس وفي القدمين ، فيما لم يرو عنه ﷺ الوضوء على الوجه أو اليدين بوجود الحائل ، فهذه النصوص والروايات تساوي بين الرؤوس والأرجل في الأهمية والأحكام نفسها ، وتؤسس لإثبات المساواة بينهما في حكم الوضوء بالمسح .

الخلاف القرائي في آية الوضوء ظهر الخلاف القرائي في آية الوضوء تحديداً في حركة اللام من قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ إذ قرئت بقرائات ثلاث ؛ اثنتان منها مشهورتان: وهما قراءتا الخفض والنصب ، وثالثة شاذة وهي قراءة الرفع . فمن أشهر قراء الآيات بالخفض ابن عباس وعكرمة وابن كثير وأبو جعفر وأبو عمرو وحمره ، ومن أشهر قرائها بالنصب ابن عامر والأعمش ونافع والكسائي ويعقوب (ينظر: ابن مجاهد، ١٩٨٠: ٢٤٢/١) ، وعن ((مجاهد قال رجع القرآن إلى الغسل وقرأ و(أرجلكم) ونصبها ... [و]عن مجاهد أنه قرأها و(أرجلكم) خفضها)) (ابن سلمة، ١٩٩٤: ٤٠/١) ثم كانت هناك مواقف مختلفة للعلماء والمفسرين من القراءتين ، من ذلك: قرأ الضحاك في تفسيره بالنصب كما قرأ بالخفض (ينظر: الضحاك، ١٩٩٩: ٣٢١-٣٢٢) ، وقرأ الحسن البصري بالنصب ، فيما أنكر الشافعي قراءة الخفض وحكم بقراءة النصب فقط (ينظر: الشافعي، ١٩٨٦: ١٢٢/٣-١٢٣) ، أما الفراء فلم يختر واحدة من القراءتين بل مالت عبارته إلى التورية في قوله: ((وأرجلكم مردودة على الوجوه)) (الفراء، ١٩٨٣: ٣٠٢/١) ، فاحتملت مفردة مردودة العطف على الوجوه واحتملت الرد بالسنة (ينظر: الشهرستاني، ٢٠١٣: ٦٣) ، من جهة أخرى صوب الطبري القراءتين ثم قال بعد تصويبه: ((فأعجب القراءتين إلي أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضاً)) (الطبري، ٢٠٠١: ٢٠٠/٨) ، وروى الجصاص قراءة النصب عن علي بن مسعود وابن عباس وإبراهيم النخعي والضحاك (الجصاص، ١٩٩٢: ٣٤٩/٣) ، وروى الثعلبي قراءة النصب عن عروة بن الزبير وابنه هشام ومجاهد وأرجع نسبتها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ينظر: الثعلبي، ٢٠١٥: ١١/١٩٤) ، وقيل: إن قراءة النصب مردودة بما روي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام حين سأله غالب بن الهذيل عن (الأرجل) أهى مجرورة أم منصوبة؟ قال: (بل هي على الخفض) (ينظر: الكاشاني، ١٤١٨هـ: ٢٦٤/١) ، ويضيف الجواهري في شأن قراءة الخفض ((قيل إنها مجمع عليها ، وإنها هي القراءة المنزلة ، بخلاف قراءة النصب فإنها مختلف فيها)) (الجواهري، ١٤٣٣هـ: ٣٧٢/٢) أما القراءة بالرفع فقد قرأ بها الحسن البصري والأعمش ونافع ، وهي قراءة قال بشذوذها غير واحد من علماء القراءات والمفسرين (ينظر: الشهرستاني، ٢٠١٣: ٤١٧) .

الخلاف النحوي في آية الوضوء لم يكن للخلاف في آية الوضوء أثر بارز في المصنفات النحوية التي ظهرت في القرن الثاني الهجري ، ولعل أولى الإشارات التي وصلت إلينا في توجيه الخلاف القرائي في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ كانت على يد أبي عبيدة في قوله: ((وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم) مجرور بالمجرورة التي قبلها ، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول ، والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ، فكان موضع (واغسلوا أرجلكم) فعلى هذا نصبها من نصب الجر ؛ لأن غسل الرجلين جاءت به السنة)) (أبو عبيدة، ١٣٨١هـ: ١٥٥/١) ، ثم الأخفش الأوسط في قوله: ((وقال بعضهم: (وأرجلكم) على المسح ؛ أي : وامسحوا بأرجلكم ، وهذا لا يعرفه الناس ... ويجوز الجر على الاتباع ، وهو في المعنى الغسل ؛ نحو: هذا جحر ضب خرب ، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطراب)) (الأخفش، ١٩٩٠: ٢٧٧/١) ، فظاهر الأمر أن التأويل النحوي في قراءتي ﴿وأرجلكم﴾ مرده إلى وقوفهم عاجزين بإزاء مقولة أسلافهم: ((نزل جبريل بالمسح والسنة بالغسل)) (الزجاج، ١٩٨٨: ١٥٣/٢) ، فالإقرار بإقرارهم بالنزول بالمسح لم يدع مجالاً للشك في أن قراءتي ﴿وأرجلكم﴾ لا يمكن حملهما على الغسل مطلقاً ، غير أن ذلك لم يقعه عن السعي إلى التماس الحجج التي تخضع القراءتين نحويّاً إلى ما يتناسب ومرويات السنة النبوية المنقولة بغسل الأرجل ، وسبيلهم إلى ذلك القياس بالشواهد اللغوية المختلفة لإخراج الآية من إطارها المتوازي الذي أريد لها ، والدفع باتجاه إضعاف حكم المسح نصباً وخفضاً ، سالكين إلى ذلك طرقاً ثلاثة: الأول: الإعراب بالجوار : وهو مذهب من نصب الأرجل عطفاً على الوجوه والقراءة بالخفض لمجاورتها (رؤوسكم) المخفوضة بالباء حملاً على قول العرب: (جحر ضب خرب) ، على أن الجر بالجوار مقصور على السماع ، وإن أجازته سيبويه فقد اشترط فيه أمن اللبس وقيدته في النعت لا غير ، ويكاد يتفق جمهور العلماء على تضعيف هذا المذهب ، بل رفضه لأسباب مختلفة منها قول الزجاج: ((فأما الخفض على الجوار فلا يكون في

كلمات الله)) (الزجاج، ١٩٨٨: ١٥٣/٢) ، ويؤكد النحاس ذلك بقوله: ((لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ، ولا في شيء من الكلام ، وإنما الجوار غلط ، وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم (هذا حجر ضب خرب) ... ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا)) (النحاس، ١٩٨٥: ٣٠٧/١) ، ويضيف ابن خالويه: ((من خفض (وأرجلكم) خفضه على الجوار فهو غلط ؛ لأن الخفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن ، وإنما تكون لضرورة شاعر ، أو حرف يجري كالمثل)) (ابن خالويه، ١٩٩٢: ١٤٣/١) ، ويناقش الهراسي حملهم على الجوار بقوله: إن ((الأليق بكتاب الله تعالى مراعاة المعنى دون النظم ، وكسر الجوار إنما يصير إليه من رام تغليب النظم على المعنى مثل الشعراء ، أما من رام تغليب المعنى فلا يصير إلى كسر الجوار ، ومتى كان حكم الأرجل في المسح مخالفاً لحكم الرأس لم يجز الجر بناء على المجاورة في النظم مع الاختلاف في المعنى)) (الهراسي، ١٩٨٣: ٤٠/٣) ، أما الرازي فيبطل الإعراب بالجوار بقوله: ((فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: هذا كسر على الجوار ... قلنا: هذا باطل من وجوه: الأول: أن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر ، وكلام الله يجب تنزيهه عنه . وثانيها: أن الكسر إنما يصر إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس ... وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل . وثالثها: أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب)) (الرازي، ٢٠١٢: ١٤٩/٦) . وهو مرفوض عند أبي حيان الذي قال: ((وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه)) (الأندلسي، ١٩٩٣: ٢٤٦/٦) ، ووصفه في موضع آخر بقوله: ((وهو تأويل ضعيف جداً)) (نفسه: ٤٥٢/٣) ، وليس الشذوذ وحده مانعاً من حمل القراءة على الجوار بل القاعدة النحوية تقضي بأن ((لا يكون في النسق ؛ لأن العاطف يمنع التجاور)) (الأنصاري، ١٩٩١: ٧٨٩) والثاني: الإعراب بالإضمار أو التقدير: وحاصل هذا الوجه أنهم طووا كشاحاً عن إعمال الفعلين (اغسلوا) و(امسحوا) ، فقدروا عاملاً آخر في (أرجلكم) ، وقد ألمح الطبري إلى ذلك بقوله: ((عن السدي ... اغسلوا وجوهكم ، واغسلوا أرجلكم ، وامسحوا بروجوسكم)) (الطبري، ٢٠٠١: ١٩٨/٨) ، فالعامل في نصب أرجلكم مضمر ، تقديره من لفظ الفعل الأول في الآية ، يؤيد ذلك قول الطحاوي: ((فقرأوا وأرجلكم نسقاً على قوله فاغسلوا وجوهكم واغسلوا أيديكم واغسلوا أرجلكم على الإضمار والنسق)) (ابن سلمة، ١٩٩٤: ٣٩/١) . أما قراءة (وأرجلكم) بالخفض ، فقد تأولوا لها عاملاً محذوفاً ، وفي ذلك يقول العكبري: ((أن يكون جر الأرجل بجار محذوف تقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز)) (العكبري، ١٩٧٩: ٢١٠/١) ، وقد ردت وجوه الإعراب هذه بالقول: ((فأما من قال: إن قوله (وأرجلكم) منصوبة بتقدير واغسلوا أرجلكم كما قال: متقلداً سيفاً ورمحاً ، وعلفتها تبناً وماءً بارداً فقد أخطأ أيضاً ؛ لأن ذلك إنما يجوز إذا استحال حمله على ما في اللفظ ، فأما إذا جاز حمله على ما في اللفظ فلا يجوز هذا التقدير)) (الراوندي، ١٤٠٥هـ: ٩٠/١-٩١) ؛ أي يتمتع التقدير بوجود العامل الظاهر ، إذ الأصل في العمل للظاهر ما لم يرد مانع من عمله ، فلو ((كان المراد في الآية الغسل ، لزم إما الإضمار أو الإبهام ، وهما على خلاف الأصل . أما الملازمة ، فلأن العامل في نصب الرجلين إما ظاهر وإما مقدر ، والثاني إضمار ، والظاهر إما لفظة اغسلوا أو امسحوا ، فإذا لم يكن الإعمال لامسحوا ، لزم احتمال إعمال العاملين ، إذ ليس الأبعد أولى من الأقرب ، وهو إبهام . فثبت أنه يلزم من إرادة الغسل أحد الأمرين ، وكلاهما منفي بالأصل)) (الحلي، ١٤١٣هـ: الرسائل: ٨١) ، وقد وصفه أبو حيان بالقول: ((وهذا تأويل غاية في الضعف)) (الأندلسي، ١٩٩٣: ٤٥٢/٣) ، ويؤكد العاملي ذلك بقوله: ((وأما ما تكلفوه لتتميم مرامهم وترويج كلامهم في ثاني وجهي توجيه تلك القراءة من إضمار فعل ناصب للأرجل سوى الفعلين المذكورين في الآية تقديره واغسلوا أرجلكم فلا يخفى ما فيه ، فإن التقدير خلاف الأصل وإنما يحسن ارتكابه عند عدم المندوحة عنه وانسداد الطريق إلا إليه)) (العاملي، ١٤٢٩هـ: ١٢٥-١٢٦) والثالث: الإعراب بالعطف: وقد اضطرب فيه أيما اضطراب ، فمن قائل بعطف الأرجل على الوجوه وقائل بعطفها على الأيدي ومن جامع بينهما وجاعل العطف على الوجوه والأيدي معاً ومن مفترق عنهم جميعاً بالتزامه العطف على الرؤوس

١- العطف على الوجوه والأيدي: وهو عطف يقتضي ترجيح قراءة «وأرجلكم» بالفتح ، فيتعين وضوء الأرجل غسلاً ، ويتعين تعطيل العمل بقراءة الخفض مع إقرارهم بصحتها ، إذ من المحال الجمع بين القراءتين مع اختلاف المعطوف عليه حكماً وإعراباً للتناهي بينهما (ينظر: الحلي، ١٤١٣هـ: منتهى: ٦٤/٢) ، وقد نقل الطبري قراءة النصب عن قراء الحجاز والعراق وتأولها بقوله: النصب للأرجل عطفاً على الأيدي وعلته أنه من المؤخر الذي معناه التقديم (ينظر: الطبري، ٢٠٠١: ١٨٩/٨) ، وأيد السرخسي ذلك بقوله: إن ((القراءة بالنصب تنصيص على الأمر بالغسل وأنه عطف على اليد ؛ لأن العطف على المحل لا يجوز في موضع يؤدي إلى الالتباس ، إنما ذلك في موضع لا يؤدي إلى الاشتباه)) (السرخسي، ١٩٨٦: ٨/١) ، وتترجح قراءة النصب كذلك عند الكاساني كون الأرجل ((معطوفة على المغسولات وهي الوجه واليدان والمعطوف على المغسول يكون مغسولاً تحقيقاً لمقتضى العطف)) (الكاساني، ٢٠٠٣: ١١٣/١) ، ويضيف العكبري: ((هو معطوف على الوجوه والأيدي: أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، وذلك جائز في العربية بلا خلاف)) (العكبري، ١٩٧٩: ٢٠٨/١) ، وربما أفضى بهم اختيارهم هذا إلى الاضطراب في قراءة الخفض ، قال العاملي: ((والغاسلون حملوا قراءة النصب على عطف الأرجل على الرؤوس ... واضطربوا في توجيه قراءة الجر)) (العاملي، ١٤٢٩: ١٢٣) . ومن ثم واجه

اختيار العطف على الوجوه والأيدي اعتراضات شتى من علماء العربية ، فقد وجد كثير من العلماء في هذا العطف خروجاً عن المؤلف من كلام العرب وقواعده النحوية الشائعة ، قال ابن حزم: ((لا يجوز عطف أرجلكم على وجوهكم ؛ لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدئة)) (الأندلسي، ٢٠١٦: ١٧/٣) ، فالفصل في مثل هذه الحال ملبس عندهم كما يذهب ابن عصفور إلى ذلك بقوله: ((وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم ...) فصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو (وجوهكم) بالجملة ، وهي (وامسحوا برؤوسكم) ؛ لأنه ملتبس بالكلام)) (الإشيلي، ١٩٧١: ٢٥٩/١) ، وليس هذا حسب بل ((من المستقبح في لغة العرب الانتقال من حكم قبل تمامه إلى حكم آخر غير مشارك له ولا مناسب)) (الحلي، ١٤١٣هـ: منتهى: ٦٤/٢) ، ويضيف أبو حيان: ((ومن ذهب إلى أن قراءة النصب في (وأرجلكم) هو عطف على قوله: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) ، وفصل بينهما بهذه الجملة التي هي قوله: (وامسحوا برؤوسكم) فهو بعيد ؛ لأن فيه الفصل بين المتعاطفين بجملة إنشائية)) (الأندلسي، ٢٠٧/١٩٩٥: ٢) ، ومن ثم لا ينبغي مثل هذا التأويل الملبس على كلام الله تعالى الذي يخاطب فيه العالمين على اختلاف فهمهم ، وفي ذلك يقول العيني: ((وإنما يجوز شبهه في الكلام المعقد ، وفي ضرورة الشعر ، وما يجوز على مثله محبة العي وظلمة اللبس ونظيره: (اعط زيدا وعمراً جوائزهما ، ومر ب بكر وخالداً) ، أي واعط خالداً أيضاً . فأى بيان في هذا؟ وأي لبس أقوى من هذا؟)) (العيني، (د.ت.): ٢٣٨/٢) ، وقد عد الفصل بهذه الطريقة خروجاً على الأصل ، قال الحلي: ((والأصل أن لا يفصل بينهما بمفرد فضلاً عن الجملة)) (الحلي، ١٩٠٧: ١٦) ، وتأسيساً على ذلك لم يتردد كثير من جمهور العلماء في رفض مسألة العطف على الوجوه والأيدي وما تقتضي إليه من الحكم غسلاً ، والعدول عنها إلى الحكم بالمسح حملاً على محل الرؤوس ، وفي ذلك يقول السندي: ((وإنما كان المسح هو ظاهر الكتاب ؛ لأن قراءة الجر ظاهرة فيه ، وحمل قراءة النصب عليها يجعل العطف على المحل أقرب من حمل قراءة الجر على قراءة النصب ... ؛ لشذوذ الجوار وأطراد العطف على المحل ، وأيضاً فيه خلوص عن الفصل بالأجنبي بين المعطوف والمعطوف عليه ... فصار ظاهر القرآن هو المسح)) (ابن ماجة، ١٩٩٦: ٢٦٨/١) .

٢- العطف على الرؤوس: وهو على قسمين:

أ- العطف لفظاً على معنى الغسل: وقد انفرد الزمخشري بهذا التأويل بقوله: ((الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه ، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها)) (الزمخشري، ١٩٩٨: ٢٠٥/٢) ، ورد بأنه ((كلام فاسد ؛ لأن حقيقة العطف تقتضي أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وكيف يكون المسح في معنى الغسل وفائدة اللفظين مختلفة ولفظ التنزيل قد فرق بين الأعضاء المغسولة والأعضاء الممسوحة؟)) (الطبرسي، ١٤١٨هـ: ٤٧٩/١) ، وعلق أبو حيان بقوله: ((هذا التأويل - وهو كما ترى - في غاية التلفيق ، وتعمية في الأحكام)) (الأندلسي، ١٩٩٣: ٤٥٢/٣) ، إذ لا يخفى ما فيه ((من التعسف الشديد والتحمل البعيد ، ومن ذا الذي قال بوجوب الاقتصاد في غسل الرجلين وأي إسراف يحصل بصب الماء عليها؟)) (العالمي، ١٤٢٩هـ: ١٢٨) ، فمثل هذا الرأي لا يعد ((في شيء من استنباط الأحكام الشرعية عن الآية المحكمة ، ولا في شيء من تفسيرها ... وقد أغرب في تكهنه بما لا يصغي إليه إلا من كان غسلاً الأرجل عنده مفروغاً عنه بحكم الضرورة الأولية ، أما مع كونه محل النزاع فلا يؤبه به)) (الموسوي، ١٩٨٧: ٧٨) .

ب- العطف لفظاً ومحلاً على معنى المسح: وهو مذهب من أخذ بقراءتي (أرجلكم) خفضاً ونصباً عطفاً على الثالث الممسوح لفظاً ومحلاً ، فألزم الأرجل المسح اتباعاً للرؤوس ، وقد فضل كثير من العلماء هذا العطف على غيره بسبب قرب الأرجل من الرؤوس وعدم الفصل بينهما بمفرد أو بجملة ، وفي ذلك يقول الطبري: ((فالعطف به على (الرؤوس) مع قرينه منه أولى من العطف به على (الأيدي)) (الطبري، ٢٠٠١: ٢٠٠/٨) ، وأثبت ابن حزم بقوله: ((إن القرآن نزل بالمسح ... وسواء قرئ بخفض اللام أو فتحها ، فهي على كل حال عطف على الرؤوس)) (الأندلسي، ٢٠١٦) ، يؤيده في ذلك السرخسي بقوله: ((وأرجلكم إلى الكعبين فإنه معطوف على الرأس وكذلك القراءة بالنصب عطف على الرأس من حيث المحل فإن الرأس محله من الإعراب النصب وإنما صار مخفوضاً بدخول حرف الجر)) (السرخسي، ١٩٨٦: ٨/١) ، ويعلل الكاساني اختيار المسح بقوله: إن ((الآية قرئت بقراءتين بالنصب والخفض ، فمن قال بالمسح أخذ بقراءة الخفض ، فإنها تقتضي كون الأرجل ممسوحة لا مغسولة ؛ لأنها تكون معطوفة على الرأس ، والمعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم ثم وظيفة الرأس المسح فكذا وظيفة الرجل ، ومصادق هذه القراءة أنه اجتمع في الكلام عاملان أحدهما: قوله: (فاغسلوا ...) ، والثاني حرف الجر ، وهو الباء في قوله: (برؤوسكم) ، والباء أقرب ؛ فكان الخفض أولى)) (الكاساني، ٢٠٠٣: ١١٢/١) ، ورجح الرازي القراءتين بالمسح نحوياً بقوله: ((أما القراءة بالجر فهي تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس ، فكما وجب المسح في الرأس فكذلك في الأرجل ... وأما القراءة بالنصب فقالوا أيضاً: إنها توجب المسح ؛ وذلك لأن قوله: (وامسحوا برؤوسكم) فرعوسكم في النصب ، ولكنها مجرورة بالباء ، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس ، والجر عطفاً على الظاهر ، وهذا مذهب مشهور

(النخاعة)) (الرازي، ٢٠١٢: ١٤٨/٦-١٤٩)، وقد صحح الحلبي تأويل الآية بقوله: ((قرئ في السبعة بالنصب والجبر، والمشهور أن النصب بالعطف على وجوهكم والجبر على الجوار، والصحيح أن الأرجل معطوفة على الرؤوس في القراءتين، ونصبها على المحل، وجرها على اللفظ)) (الحلبي، ١٩٠٧: ١٥-١٦)، وتابعه السندي بقوله: ((وإنما كان المسح هو ظاهر الكتاب؛ لأن قراءة الجر ظاهرة فيه، وحمل قراءة النصب عليها يجعل العطف على المحل أقرب من حمل قراءة الجر على قراءة النصب)) (ابن ماجة، ١٩٩٦: ١٦٨/١) وبعيداً عن التأويلات النحوية التي ما تزال ماثرة خلاف بين الفرق الإسلامية إلى يومنا هذا، نجد من العلماء من اختصر الموضوع برمته في توجيه الآية الكريمة وفق مبدأ التوازي التركيبي الذي يتيح حمل الجملة الثانية على الأولى؛ لما بينهما من تماثل في التركيب، ومن بين هؤلاء العلماء الكراكي الذي يقول: ((تضمنت الآية جملتين صرح فيهما بحكمين، بدأ في الجملة الأولى بغسل الوجه ثم عطف الأيدي عليها، فوجب لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها، ثم بدأ في الجملة الثانية بمسح الرؤوس ثم عطف الأرجل عليها فوجب أن يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها حسبما اقتضاه العطف في الجملة التي قبلها، ولو جاز أن يخالف في الجملة الثانية بين حكم الرؤوس والأرجل المعطوفة عليها لجاز أن يخالف في الجملة الأولى بين حكم الوجوه والأيدي المعطوفة عليها، فلما كان هذا غير جائز كان الآخر مثله، فعلم وجوب حمل كل عضو معطوف في جملة على ما قبله وفيه كفاية لمن تأمله)) (الكراكي، ١٩٨٥: ١٥١/١-١٥٢)، وشبيه ذلك توجيه الشيخ محمد بن مكي بالحمل على التناصب حين قال: ((... فعطف في الغسل المحدود على غير المحدود، فالتناسب ان يعطف في المسح كذلك؛ لياخذ الجملة الثانية بحجرة الأولى)) (العالملي، ١٤١٩هـ: ٨٨/١).

الخلاف المذهبي في آية الوضوء اختلفت مذاهب المسلمين في حكم وضوء (الأرجل) مسحاً وغسلاً باختلاف قراءتيها المشهورتين، فانقسموا بإزائهما على أربعة مذاهب، اثنان: أخذ كل واحد منهما بأحد الحكمين وثالث: قال بالتخيير بين الحكمين، ورابع: قال بالجمع بينهما، وقد احتج كل واحد منهم لمذهبه بأدلة عقلية وعقلية مختلفة.

١- حكم المسح: استدل علماء الفقه والتفسير على حكم وضوء الأرجل بالمسح بكثير من الروايات المنقولة عن آل بيت النبي ﷺ والصحابة والتابعين، من ذلك قول ابن عباس: ((الوضوء غسلاً ومسحاً)) (الطبري، ٢٠٠١: ١٩٥/٨)، وقوله: ((أبى الناس إلا الغسل ولا أجد في كتاب الله إلا المسح)) (السيوطي، ٢٠٠٣: ٢٨/٣)، وقول علي رضي الله عنه: ((لولا أنني رأيت رسول الله مسح ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق)) (ابن حنبل، ١٩٩٥: ٢٤٣/٢)، وقد روي عنه رضي الله عنه أنه ((صلى الظهر ثم قعد في الرحبة فلما حضرت العصر دعا بكوز من ماء فغسل يديه ووجهه وذراعيه، ومسح برأسه ورجليه، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل)) (الجزاوي، ١٩٩٢: ٣٥٢/٣)، وحكي عن الشعبي قوله: ((الوضوء مغسولان وممسوحان فالممسوحان يسقطان في التيمم)) (ابن قدامة، ١٩٩٧: ١٨٤/١)، وذكر القرطبي في تفسيره: بعد أن قال إن أنساً كان إذا مسح رجله بلهما - قال: وروي عن أنس أنه قال: نزل القرآن بالمسح (ينظر: القرطبي، ٢٠٠٦: ٣٤٣/٧)، وقال النيسابوري: اختلف الناس في مسح الرجلين وفي غسلهما، فنقل القفال في تفسيره عن ابن عباس وأنس بن مالك: إن الواجب فيهما المسح، وهو مذهب الإمامية (ينظر: النيسابوري، ١٩٩٦: ٥٧٧/٢)، ولا أدل على مذهب أنس في المسح من قوله في حق الحجاج: ((صدق الله وكذب الحجاج)) (القرطبي، ٢٠٠٦: ٣٤٣/٧)، أما الباقر رضي الله عنه فقال: ((وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه)) (الطباطبائي، ١٩٩٧: ٢٣٧/٥)، وقال قتادة: ((افترض الله غسلين ومسحين)) (الثعلبي، ٢٠١٥: ٢٠٠/١١)، وقد احتج على القائلين بالمسح بأن ((المسح لم تضرب له غاية في الشرع)) (الحنفي، ١٤٣٤هـ: ٣٩٥)، ورد بأن ((التحديد لا دلالة فيه على غسل ولا مسح، وإنما يذكر عند الحاجة إليه... أما لو لم يحتج إلى تحديد كما في غسل الوجه ومسح الرأس، فلا تحديد فيه سواء كان غسلاً أو مسحاً)) (الشهرستاني، ٢٠١٣: ١٦٥).

٢- حكم الغسل: وهو مذهب أصحاب المذاهب الأربعة، وقد سلك أصحابه مسلك نظرائهم في المذهب الأول في مسألة الاستدلال على حكم وضوء الأرجل بالغسل بروايات عن النبي ﷺ وصحابته والتابعين، فمن ذلك ما نقلوه عن النبي ﷺ في ((غسله لرجليه دون أن يمسح، نقل ذلك نقلاً متواتراً، وقد أمر النبي ﷺ بتخليل الأصابع، وذلك لا يصح إلا مع الغسل)) (القيسي، ١٩٨٦: ٢٦٦)، وما رواه عن الصحابة في قولهم: ((حدثنا حسين بن نصر... قال قلت للأسود أكان عمر يغسل قدميه؟ فقال: نعم كان يغسلهما غسلاً، حدثنا روح بن الفرج قال... توضعاً عمر فغسل قدميه، حدثنا محمد بن خزيمة قال... رأيت ابن عباس يغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً، حدثنا ربيع الجيزي... قال رأيت أبا هريرة يتوضأ مرة وكان إذا غسل ذراعيه كاد أن يبلغ نصف العضد ورجليه إلى نصف الساق فقلت له في ذلك، فقال: أريد أن أطيل غرتي، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء ولا يأتي أحد من الأمم كذلك، حدثنا ابن مرزوق... عن مجاهد أنه ذكر له المسح على القدمين فقال: كان ابن عمر يغسل رجله غسلاً وأنا أسكب عليه الماء سكباً حدثنا ابن مرزوق قال:... عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله إذا توضأ، حدثنا فهد قال:... قلت لعتاء أبلغك عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه مسح القدمين قال: لا)) (ابن سلمة، ١٩٩٤: ٤٠/١-٤١)، وقيل: ((خطب الحجاج بن

يوسف الناس ، فقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، فاغسلوا ظاهرها وباطنهما وعراقيبهما ، فإن ذلك أقرب إلى جنتكم)) (البهقي، ٢٠٠٣: ١١٧/١) ، ووافق الشافعي قراءة الأرجل بالفتح ، قال: ((ونحن نقرأها وأرجلكم على معنى: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برءوسكم)) (الشافعي، ٢٠٠١: ٥٩/٢) .

٣- حكم التخييروأما التخيير بين الغسل والمسح ((فهو مذهب الحسن البصري وأبي علي الجبائي ومحمد بن جرير الطبري وأتباعهم ، وقالوا سوى الحسن البصري: إن من مسح فقد عمل بالكتاب ومن غسل فقد عمل بالسنة ، ولا تنافى بينهما كما في الواجب التخييري ، فالمكلف مخير بين الأمرين أيهما شاء فعله ، وأما الحسن البصري فلم يوافقهم على هذا الدليل ، وإن وافقهم في الدعوى وذلك لأنه حمل الآية على التخيير)) (العاملي، ١٤٢٩هـ: ١٢٢-١٢٣) .

٤- حكم الجمع: روي عن عاصم ((عن الشعبي قال نزل القرآن بالمسح والسنة بالغسل)) (ابن سلمة، ١٩٩٤: ٤٠/١) ، ما يعني أنه ((جعل المسح هو الفرض والغسل بالسنة ، كأنه جعل السنة ناسخة للفرض ؛ إذ قد أجمع على أنه لا يجوز مسح الرجلين في الوضوء دون الغسل)) (القيسي، ١٩٨٦: ٢٦٦) ، فأوجب الجمع بين الغسل والمسح ، وهو ((مذهب داود الظاهري والناصر للحق وجم غفير من الزيدية ، وقالوا: قد ورد الكتاب بالمسح ووردت السنة بالغسل فوجب العمل بهما معاً ككثير من العبادات التي وجب بعضها بالكتاب وبعضها بالسنة ؛ ولأن براءة الذمة لا تحصل بيقين إلا به)) (العاملي، ١٤٢٩هـ: ١٢٢) . وهذا الجمع يوقع في التعارض ، فيطلب الترجيح ، ذاك: ((أن الغسل يتضمن المسح إذ الغسل إسالة والمسح إصابة ، وفي الإسالة إصابة وزيادة)) (الكاساني، ٢٠٠٣: ١١٥/١) .

المبحث الثاني الدراسة التحليلية

التوازي لغة: قال الخليل: ((والإزاء : المحاذاة ، تقول هو بإزاء فلان ، أي : بحذاءه ... وكل شيء ينضم إلى شيء فقد أرى إليه بإزي أزيأ)) (الفراهيدي، د.ت.: ٣٩٩/٧) ، قال الجوهري: ((ولا تقل وازيته)) (الجوهري، ١٩٧٩: ٢٢٦٨/٦) . وبخلاف ما أنكره الجوهري يورد ابن الأثير حديث صلاة الخوف وهو قوله ﷺ: ((فوازي العدو)) (ينظر: ابن الأثير، (د.ت.: ١١٢) أي قابلناهم . وهي كذلك عند ابن منظور قال: ((ويقال: هو بإزاء فلان أي بحذاءه ممدودان . قد أزيته إذا حاذيته ، ولا تقل وازيته . وقعد إزاه أي قباليته . وآزه : قابله ... يقال: فلان إزاء لفلان إذا كان مقاوماً له ... وبنو فلان إزاء بني فلان أي أقرانهم)) (ابن منظور، (د.ت.: ٧٥-٧٦) ، وفي المعاجم الحديثة يقال: ((توازي يتوازي ، تواز ، توازياً ، فهو متواز . توازي الشيطان : وازى أحدهما الآخر ، تقابلا ، تواجهها ، سارا متقابلين بحيث لا يلتقيان إذا امتدا ... وازى يوازي ، وازٍ ، موازاة ، فهو موازٍ ، والمفعول موازي (للمتعدى) ، وازى بين خطين: جعلهما متوازيين ، وازى الشيء: أقابله ، واجهه ، حاذاه ، مساواه ، عادله ... توازٍ [مفرد]: مصدر توازي . ٢شبه ، تطابق ، تماثل)) (عمر، ٢٠٠٨: ٢٤٣٤-٢٤٣٥) التوازي اصطلاحاً: لم يكن مفهوم التوازي ليخرج عن إطار المعنى اللغوي للإزاء في مؤلفات العرب القديمة النقدية منها والبلاغية التي اهتمت بمعايير البناء الفني في الشعر والنثر ، ومراتب البلاغة في كلام العرب ، قال قدامة بن جعفر: ((أن يؤتى في الموافقة بالموافقة ، وفي المضادة بالمضادة ، كقوله: (أهل الرأي والنصح ، لا يساويهم ذوو الأفن والغش) ... وإذا تؤملت أجزاء هذه المقابلات وجدت متقابلة تقابل تعديل في الموافقة والمضادة)) (ابن جعفر، ١٩٨٥: ٥-٦) ، أما التوازي مصطلحاً فلم يتعد -عنده- أن يكون واحداً من فنون البلاغة: ((وأحسن البلاغة: الترصيع ، والسجع ، واتساق البناء ، واعتدال الوزن ، واشتقاق لفظ من لفظ ... والمبالغة في الرصف بتكرير الوصف ، وتكافؤ المعاني في المقابلة ، والتوازي ، وإرداف اللوح ، وتمثيل المعاني)) (نفسه: ٣) ، فالتوازي يظهر عنده في شكل المقابلة ، فيما يظهر عند ابن الأثير في شكل المساواة وذلك بقوله: ((فمما جاء من هذا النوع منثوراً قول الحريري في مقاماته: فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه ، فإنه جعل ألفاظ الفصل الأول مساوية لألفاظ الفصل الثاني وزناً وقافية ، فجعل (يطبع) بإزاء (يقرع) و(الأسجاع) بإزاء (الأسماع) و(جواهر) بإزاء (زواجر) و(لفظه) بإزاء (وعظه)) (ابن الأثير، ١٣٨٠هـ: ٢٧٨/١) . ثم لم يعد التوازي فناً بلاغياً قائماً برأسه عند كل من أبي هلال العسكري والنويري ، بل كان يمثل وجهاً من وجوه السجع ، يقول العسكري إن ((السجع على وجوه ، فمنها أن يكون الجزآن متوازيين متعادلين لا يزيد أحدهما على الآخر مع اتفاق الفواصل على حرف بعينه)) (العسكري، ١٩٧١: ٢٦٨) ، ويتابعه النويري بقوله: ((والسجع أربعة أنواع وهي: الترصيع والمتوازي والمطرف والمتوازن ... وأما المتوازي: فهو أن يراعي في الكلمتين الأخيرتين من القرنيتين الوزن مع اتفاق الحرف الأخير منهما ، كقوله عز وجل: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَافٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (الغاشية/١٣-١٤)) (النويري، ١٩٣٩: ١٠٤/٧) ثم لم تكن نظرة الدراسات الغربية إلى مصطلح التوازي تختلف عما جاءت به كتب التراث العربية ، فقد كانت وسيلتها المساعدة في تحليل الخطاب التوراتي تقوم على ثلاثة مظاهر من التوازي هي: التوازي الترادفي والتوازي الطباق والتوازي التوليقي (ينظر: الحياي، ٢٠٢٣: ٢٤) ، وكان من أوائل المهتمين بهذه الوسيلة الراهب الانجليزي روبرت لوث الذي يقول: إن ((تناسب البيت (السطر) مع غيره ، أسميه توازياً ، عندما يُرسم عنصر أسلوبى ثان بجوار العنصر الأول أو

قبله ويكون مناسباً أو معارضاً من ناحية المعنى ، أو يكون قريباً إليه من ناحية البناء النحوي ، أتحديث إذن عن البيت المتوازي ، أما الكلمات أو التراكيب التي تتجاوب من بيت لآخر فأسميها كلمات متوازية)) (جاكوبسون، نقلاً عن: الغزالي، ٢٠٠٣: ٨٢) ، ثم لم يلبث أن ظهر المصطلح معنياً بالنتاج الشعري على يد الناقد الروسي رومان جاكوبسون الذي كان يرى أن المسألة الأساسية للشعر تكمن في التوازي وأن بنية الشعر هي بنية التوازي المستمر (ينظر: زيتون، ٢٠١٥: ٢١) ، فالتوازي عنده يمثل تقنية إبداعية متواصلة تبرز ((نسقاً من التنااسبات المستمرة على مستويات متعددة: في مستوى تنظيم وترتيب البنى التركيبية ، وفي مستوى تنظيم وترتيب الترادفات المعجمية وتطابقات المعجم التامة . وأخيراً ، في مستوى تأليف الأصوات والوضيعات التطريزية)) (جاكوبسون، نقلاً عن: الغزالي، ٢٠٠٣: ٨٩) ، ويظهر على جاكوبسون أنه يصنف التوازي إلى صنفين: الأول: التوازي الصوتي ، والآخر: التوازي اللغوي غير الصوتي: ويضم كلا من: التوازي التركيبي والتوازي الدلالي (الضالع، ٢٠٠٢: ٤٧) أما في الدراسات العربية الحديثة فلم يبتعد مصطلح التوازي كثيراً عنه في اللغة ، فقد بقيت تعريفاته محصورة بين معاني التساوي والتعادل والتماثل والتشابه ، من ذلك قولهم: إنه ((عبارة عن تماثل أو تعادل المباني أو المعاني في سطور متطابقة الكلمات ، أو العبارات القائمة على الازدواج الفني وترتبط ببعضها ، وتسمى عندئذ بالمتطابقة أو المتعادلة أو المتوازنة سواء في الشعر أو النثر)) (الشيخ، ١٩٩٩: ٧) ، وهو كذلك عبارة عن التماثل القائم بين طرفين من السلسلة اللغوية نفسها وهذان الطرفان عبارة عن جملتين لهما البنية نفسها ، حيث تقع بين هذين الطرفين علاقة متينة تقوم على أساس المشابهة أو على أساس التضاد (ينظر: عبد الله، ٢٠١٦: ١٥) ، ثم لم يترددوا في الاتساع بمفهوم التوازي حتى بات يعرف عندهم واحداً من قوانين الإيقاع السبعة وهي: النظام ، التغير ، التساوي ، التوازي ، التوازن ، التلازم ، التكرار (ينظر: إسماعيل، ١٩٧٤: ١٢٢-١٢٣) ، فظهر تعاملهم مع الشعر على أساس ((تعادل فقرات الكلام وجمله كما في النثر المزدوج أو شطر البيت الواحد ، من حيث الإيقاع والوزن ، أما التوازي فهو أن يستمر هذا التوازن في النص كله)) (عبد الحميد، ١٩٨٤: ٥٩) ، وهو ما سبق إليه جاكوبسون ثم أخذ مفهوم التوازي يظهر في مستويات عدة منها الصوتي والنحوي والبلاغي والمعجمي ، فصار يعرف بأنه ((متواليات متعاقبتان أو أكثر للنظام النحوي أو الصرفي ، مع المصاحبة بتكرارات أو اختلافات تتشابه إيقاعياً وصوتياً أو دلالياً ، وعادة ما يكون التشابه بين التركيبين المتوازنين باعتبارهما طرفين متعادلين في الأهمية من حيث المضمون والدلالة ، ومتماثلين من حيث الشكل في التسلسل والترتيب)) (أحمد، ٢٠١٠: ١٢) ، نخلص إلى أن ((التوازي مركب ثنائي التكوين ، أحد طرفيه لا يعرف إلا من خلال الآخر ، وهذا الآخر بدوره يرتبط مع الأول بعلاقة أقرب إلى التشابه ، نعني أنها ليست علاقة تطابق كامل ، ولا تباين مطلق ، ومن ثم فإن الطرف الآخر يحظى من الملامح العامة بما يميزه الإدراك من الطرف الأول ؛ ولأنهما في نهاية الأمر طرفا معادلة وليسا متطابقين تماماً فإننا نعود ونكافئ بينهما على نحو ما ، بل ونحاكم أولهما بمنطق وخصائص وسلوك ثانيهما)) (لوتمان، ١٩٩٥: ١٢٩) . التوازي في القرآن الكريم يقوم التوازي في القرآن الكريم على أسس إيقاعية تستند أحياناً إلى تناوبات نغمية تتراوح بين تماثلها واختلافها ضمن نطاق الوحدات الصوتية المشتركة ، وتظهر تارة أخرى ضمن مظاهر صوتية مختلفة تؤسس لها جملة من الأنساق الصوتية الموزعة بين رتب المصوتات المتفاوتة في ثقلها وخفتها وقوتها وضعفها ، مروراً برتب الصوامت الموزعة وفق دلالات صفاتها ومخارجها الصوتية ، وما ينشأ عن النقاء تلك المصوتات والصوامت من مقاطع صوتية تختلف مبانيها باختلاف مباني النص في حركاته وسكناته ، فتتألف مرة وتتبين أخرى في كمياتها ومدياتها الصوتية ، فضلاً عما تفرزه تلك المقاطع مجتمعة من مبان وسلاسل وتشكيلات مقطعية تُولف في مجملها سياقات صوتية متناسقة الأبعاد ، متوازية ومتناغمة في بيئتها الصوتية العميقة ومنسجمة إلى حد ما مع ظروف النص ودلالاته الخارجية ولا يتوقف المبنى الإيقاعي للنص القرآني عند انتظام وحداته الصوتية ضمن أطرها النغمية المتوازية ، بل تخضع موسيقاه إلى ما يحققه التوازي التركيبي من أثر صوتي يظهر في خضوع مفردات النص إلى آلية محكمة في ترتيبها ، وهندسة متناهية في سياقاتها اللغوية المتنوعة التي غالباً ما تتكئ على تكرار وحدات بنائية تعمل على شحن النص بترددات نغمية محبة تسهم في تحديد دلالاته وبلوغ مقاصده (ينظر: زيتون، ٢٠١٥: ٤١) ويقيناً أن ما يتصف به النص القرآني من إتقان لا ينبغي لنص غيره ، يجعلنا بإزاء مستوى من النظم لا يغادره الإحكام في معادلاته الحسابية الدقيقة أو توزيعاته الرقمية المتوافقة أو تشكيلاته الهندسية المنتظمة ، ما يجعل احتمالات المصادفة غير واردة في حسابات النص ، بل محال أن يؤدي النص صوتياً بوجهين قرائيين ؛ لاستحالة بقاء التوازي محكماً مع اختلاف القراءتين ، ومن ثم تجهد دراستنا في الكشف عن القراءة الأقرب إلى تحقيق التوازي الصوتي المنتظم الذي يتناسب في هندسة نغماته ودقة تناوباته مع ما يتصف به النص القرآني من إتقان معجز ، وقد تناولت الدراسة ظاهرة التوازي في آية الوضوء في ضوء مستوييه الصوتي والتركيبي .

أولاً: التوازي الصوتي يعد التوازي الصوتي مرتكزاً رئيساً من مرتكزات العملية الإبداعية لأي نص أدبي ، ويمكن الوقوف على تمثلاته بسهولة ضمن إطار البنية السطحية للسياقات التي تنتظم الحدث الكلامي ، من جانب آخر قد يحتاج التوازي الصوتي إلى منهج علمي دقيق للكشف عن القواعد النغمية المؤلفة لسياقاته ضمن بنيتها العميقة ، ومن ثم تتنوع مظاهر دراسة هذا النوع من التوازي بتنوع الأنماط الإيقاعية التي تضبط موسيقى النص

، من ذلك أن تقوم الدراسة على رصد التوزيع الهندسي المتكافئ القائم على أساس التقابل الشكلي بين الأحرف والكلمات ، ومستوى الإيقاع في الوحدات الصوتية الخاضعة لنظام تتوازي فيه العناصر توازياً منسجماً في مخارج أحرفها وبنائها الصوتية ، أو العمل على تتبع تكرار صوت أو مجموعة أصوات ، ثم الاتجاه إلى الكشف عن كم الأصوات المتشابهة أو المتقابلة وكثافتها وكيفية توزيعها في النص (ينظر: زيتون، ٢٠١٥: ٤١) من جهة أخرى قد تعتمد دراسة التوازي الصوتي إلى النقاط البنائية الصوتية البارزة التي تحقق التأثير في الجانب النفسي والانفعالي وتعمل على إنتاج النغمة الإيقاعية السائدة في النص (ينظر: المظفري، ٢٠٢٢: ٢٧٩) . أو الوقوف على التشكيلات المقطعية وتحليل الأثر الصوتي للمباني والتجمعات المقطعية ، أو أنواع المقاطع التي يركز عليها النص في تحقيق التوازي الصوتي ، والأدوار الإيقاعية المناطة بتكرار مصوتاتها وصوامتها ، وأثر ذلك كله في دلالة النص وتبرز أهمية هذا النوع من التوازي - بالتحديد- في فهم الخطاب الإبداعي كونه مؤثراً إيقاعياً يسهم في ((تحقيق التناغم وأواصر التفاعل بين الأنساق بغية تعميق الحدث ، وإبراز شعرية الصورة ، وتخليق نغمها المتواشج بين الكلمة صوتاً ودلالة)) (شرتج، بحث) ، ولا يعني أفراد التوازي الصوتي في دراسة خاصة استقلاله عن أشكال التوازي الأخرى في النص ، بل هو جزء مؤثر في منظومته الجمالية ، وظيفته تعضيد ((البنيات النصية الأخرى التركيبية والدلالية من أجل خلق بنية نصية نابضة قادرة على إدهاش المتلقي وإثارة وإقناعه)) (عبد العال، ٢٠٢٠: ١٧٧) .

التوازي الصوتي في بنية آية الموضوع السطحية: يمكن رصد التوازي الصوتي في البنية السطحية للنص من خلال تتبع أنظمة توزيع صوامته ومصوتاته ورصد كثافتها وانحسارها ضمن مفاصل الآية ، وذلك على النحو الآتي:

١- الصوامت : يظهر التوازي الصوتي على مستوى الصوامت متحققاً ضمن المباني الخمسة المتقابلة في جزأي الآية بنسب متفاوتة تماثلاً وتضاداً ، فمما تجدر الإشارة إليه أن ستة من صوامت الآية هي (أ ، س ، ك ، ل ، م ، و) حققت توازياً متماثلاً باحتلالها المواقع نفسها من جزأي الآية ، من مجموع الصوامت الـ ١٨ المؤلفة للنص ، وقد ظهر توزيعها الهندسي في إطار متدرج صعوداً ونزولاً بصورة منتظمة على النحو الآتي :

الجزء الأول	فاغسلوا	وجوهكم	وأبيكم	إلى	المرافق
الجزء الآخر	وامسحوا	برءوسكم	وأرجلكم	إلى	الكعبن
الصوامت المتماثلة	س	ك . م	و . أ . ك . م	ل . ا	ل
العدد	١	٢	٤	٢	١

يلاحظ أن مجموع عدد الصوامت التي تكررت محققة توازياً متماثلاً في آية الموضوع هو عشرة صوامت ، فكأن في ذلك التكرار ما يعوض غياب الصوامت العشرة التي لم ترد في آية الموضوع وهي: (ت ، ث ، خ ، ذ ، ز ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ) . من جانب آخر يمكن تلمس آثار التوازي الصوتي التماثلي في صوامت الآية من خلال مظاهر مختلفة ، فقد تضمنت الآية نصف عدد الصوامت المهموسة في اللغة وهي: (ف ، س ، ه ، ك ، ح) ، وعلى الرغم من تفوق عدد الصوامت المهموسة في الجزء الأول بصامت واحد على عددها في الجزء الآخر إلا أن توزيع تكرارها ورد بصورة متكافئة في جزأي الآية ليشتمل كل جزء على ٦ صوامت مهموسة ، على النحو الآتي: الجزء الأول: ف ٢ ، س ، ه ، ك ٢ = ٦ صوامت مع التكرار الجزء الآخر: س ٢ ، ح ، ك ٣ = ٦ صوامت مع التكرار يلاحظ ظهور التوازي التماثلي في ٣ صوامت ضمن مواقع متناظرة من الجزأين هي (س ، ك ، ه) ، فيما ظهرت ٦ صوامت مختلفة في مواقع غير متناظرة من جزأي الآية: ٣ في الجزء الأول هي: (ف ٢ ه) وثلاثة في الجزء الآخر هي: (س ح ك) . أما الصوامت المجهورة فقد تضمنت الآية ١٣ منها هي: (ل ، م ، أ ، و ، ر ، ي ، ج ، ب ، غ ، د ، ق ، ع ، ن) ، توزعت بصورة متساوية بين جزأي الآية ، فضم كل جزء ١٠ صوامت مجهورة على النحو الآتي: الجزء الأول: غ ، ل ٣ ، و ٢ ، ج ٣ ، م ٣ ، أ ٢ ، ي ٢ ، ر ٢ ، د ٢ ، ق ١٠ = صوامت بدون تكرار الجزء الآخر: و ٢ ، م ٣ ، ب ٢ ، ر ٢ ، أ ٣ ، ج ٣ ، ل ٣ ، ع ٢ ، ي ٢ ، ن ١٠ = صوامت بدون تكرار وقد تفاوت عدد الصوامت المجهورة بتكراراتها في الجزأين فبلغ في الجزء الأول ١٧ صامتاً بإزاء ١٩ صامتاً في الجزء الآخر ، حققت ٤ صوامت منها توازياً متماثلاً ضمن ٧ مواقع متناظرة هي: (م ٢ ، أ ٢ ، ل ٢ ، و ١) ، فيما ظهر ٢١ صامتاً مختلفاً في مواقع غير متناظرة من جزأي الآية: ١٠ في الجزء الأول هي (غ ل و ج م ي ر د ق) و ١٢ في الجزء الآخر هي (و م ب ر أ ج ل ع ي ن) ويكاد الأمر ينسحب على صفات الصوامت الأخرى ، فالصوامت الشديدة في الجزء الأول تراجعت في تكراراتها عنها في الجزء الآخر وذلك على النحو الآتي: الجزء الأول: ج ٢ أ ٢ د ٢ ق ٧ = صوامت مع التكرار الجزء الآخر: ك ٣ ب ٢ أ ٢ ج ٩ = صوامت مع التكرار حقق صامتان منها توازياً متماثلاً ضمن ٤ مواقع متناظرة هي: (ك ٢ ، أ ٢) ، فيما اختلفت ٨ صوامت في مواقعها: ٣ في الجزء الأول: (ج د ق) ، و ٥ في الجزء الآخر: (ك ب أ ج) كذلك الحال مع الصوامت متوسطة الشدة ، فقد تراجعت في تكراراتها

في الجزء الأول عنها في الجزء الآخر على النحو الآتي: الجزء الأول: ل ٣ م ٣ ر = ٧ صوامت مع التكرار الجزء الآخر: م ٣ ر ٢ ل ٣ ع ن = ١٠ صوامت مع التكرار حقق صامتان منها توازياً متماثلاً ضمن ٤ مواقع متناظرة هي: (ل ٢ م ، ٢) ، فيما اختلفت ٩ صوامت في مواقعها: ٣ في الجزء الأول (ل م ر) ، و ٦ في الجزء الآخر: (م ر ٢ ل ع ن) بإزاء ذلك يكون من الطبيعي أن تتعكس المعادلة فتتفوق تكرارات الصوامت الرخوة في الجزء الأول عليها في الجزء الآخر على النحو الآتي: الجزء الأول: ٢ ف غ س و ٢ ه ي ٢ = ٩ صوامت مع التكرار الجزء الآخر: ٢ س ٢ ح ي ٦ = صوامت مع التكرار حقق صامتان منها توازياً متماثلاً ضمن موقعين متناظرين هما: (و ، س) . فيما اختلف ١١ صامتاً في مواقعها: ٧ في الجزء الأول: (ف ٢ غ و ه ي ٢) ، و ٤ في الجزء الآخر: (و س ح ي) ما يلفت النظر في الصوامت الستة الأخيرة المتوازية أنها جاءت موزعة بالتساوي بحسب صفاتها على النحو الآتي: ٢ شديدة (ك ، أ) ، ٢ متوسطة الشدة (ل ، م) ، ٢ رخوة (و ، س) إن ظهور الجزء الأول متفوقاً بصوامته المهموسة والرخوة بإزاء ظهور الجزء الآخر متفوقاً بصوامته المجهورة والشديدة ليؤكد تركيز النص القرآني على إبراز أهمية أحكام الوضوء في الجزء الآخر ولفت الانتباه إلى أنها لابد من أن تكون على نحو دقيق مغاير لأحكام الجزء الأول أما صوامت الاستعلاء فلم يرد منها في النص غير صامتين هما: (غ ، ق) وقد احتلا موقعين مميزين من الجزء الأول ، فكان السياق القرآني أراد حصر حكم وضوء الغسل بـ /غ/ الغسل و/ق/ المرافق ، فلا يتعداه إلى ما يليه ، بإزاء ذلك عمد السياق القرآني إلى حصر وضوء المسح بصامتين يتخطيان صفة الاستقالة ويتميزان بصفة لا تشاركهما فيها الصوامت الأخرى المستقلة وهي الغنة ، فاختار الابتداء بغنة /م/ المسح ، والانتهاؤ بغنة /ن/ الكعبين ، فحقق توازياً صوتياً متماثلاً حين جعل بداية كل حكم ونهايته من جنس واحد من الصوامت الجدير بالذكر أن آية الوضوء وردت خالية من صوامت الإطباق الأربعة (ص ض ط ظ) في مقابل تضمنها صوامت الذلاقة الستة جميعاً (ف ب م ر ل ن) التي توزعت في الجزأين بصورة متفاوتة فظهر الجزء الثاني متفوقاً على الأول بعدد صوامت الذلاقة وتكراراتها كما يأتي:

الجزء الأول: ف ٢ م ٣ ل ٣ = ٩ الجزء الآخر: ر ٢ م ٣ ل ٣ ن = ١١ حققت ٤ صوامت منها توازياً متماثلاً ضمن ٤ مواقع متناظرة هي: (م ٢) ، فيما اختلف ١٢ صامتاً في مواقعها: ٥ في الجزء الأول: (ف ٢ م ر ل) ، و ٧ في الجزء الآخر: (ر ٢ م ل ب ٢ ن) من جهة أخرى يمكن رصد جوانب أخرى من مظاهر التوازي ضمن النظام الصوتي في جزئي الآية الذي ورد متناوباً في مبانيه بين ما تساوى منها في عدد الصوامت وهو قوله: (فاغسلوا ، وامسحوا) و(وأيدكم ، وأرجلكم) ، وما تفاوت منها بحرف واحد وهو قوله: (وجوهكم ، برءوسكم) و(إلى المرافق ، إلى الكعبين) ، فما يلفت الانتباه في هذا التفاوت أنه تحقق مرتين بالصامت /ب/ : مرة بوجوده في (برءوسكم) ، وأخرى بوجوده في (الكعبين) ، ضمن موضعين لم يقابله فيهما صامت من الجزء الأول ، ومحال أن يكون ظهور هذا الصامت مكرراً في الجزء الآخر من الآية بهذه الكيفية من دون أن يكون لذلك التكرار من مدلول صوتي يستلزمه النص فالصامت /ب/ حرف شديد ينحبس معه الهواء ويمنع الصوت من أن يجري فيه ، ومن ميزات حضوره في النص أنه تكرر أفقياً في الجزء الآخر من الآية فقط ، ولم يظهر في الجزء الأول ، ولعل في صفته الصوتية ما هو متوافق مع تقييد حركة الماء في حكم المسح في الجزء الذي ظهر فيه ، وفي تكراره مرتين ما يشير إلى أن حكم المسح مكرر في موضعي الرأس والأرجل ، وقد يُحتج بالقول: فهلا ظهر مثل هذا التكرار في الجزء الأول ليشير إلى حكم الغسل؟ فالجواب: أنه ورد مثله بالصامت /ف/ ، فهو شغوي مثله ، ويمثله كذلك في أن من ميزات حضوره في النص أنه تكرر أفقياً في الجزء الأول من الآية فقط ولم يظهر في الجزء الآخر ، على أن صفة الصامت /ف/ هي أنه رخو يجري معه النفس جرياناً تاماً من دون إعاقة ، فناسبت صفته طبيعة جريان الماء في حكم الغسل ، وكان في تكراره مرتين ما ينسجم مع تكرار الغسل في موضعي الوجه والأيدي ومن ثم يكون الصامتان الشفويان /ف/ و /ب/ قد حققا توازياً صوتياً متفوقاً بـ تكرارهما أفقياً فقط إذ لم يتحقق في صامت آخر ، فضلاً عن أن وظيفتهما كانت في ما يبدو متماثلة في التعبير بصفتيهما الصوتية عن حكم الوضوء في الجزأين اللذين وردا فيهما إلى جانب ذلك يمكننا الإفادة من اختلاف اتجاه الصوت في الصوامت المؤلفة لفعلي الوضوء في تأكيد طرائق وضوء الأعضاء الأربعة ، فاتجاه الصوت في الفعل (غسل) يبدأ من أدنى الحلق عن طريق الصامت /غ/ ، وينتهي بحافة اللسان بالصامت /ل/ ؛ أي أن اتجاه الصوت فيه طبيعياً يبدأ من موضع انطلاق الصوت من الحنجرة باتجاه طرف اللسان ، بخلاف ذلك يكون اتجاه الصوت في الفعل (مسح) ، إذ يبدأ من أقصى نقطة في الشفتين عن طريق الصامت /م/ ، وينتهي بوسط الحلق بالصامت /ح/ ؛ أي أن الصوت فيه يبدأ من أبعد نقطة من الحنجرة ثم يتجه عكسياً لينتهي إلى أقرب نقطة منها . وبالانتقال إلى طرق الوضوء في الأعضاء الأربعة نجد اتجاه الوضوء يبدأ في الوجوه من أعلى الوجه إلى أسفله وفي الأيدي من أعلى المرافق إلى الأصابع وهو متساوق مع اتجاه حركة الصوت الطبيعية في الفعل (غسل) ، بإزاء ذلك نجد اتجاه الوضوء يبدأ في الرءوس من أسفل منابت الشعر في الجبين إلى أعلاها (ينظر: السرخسي، ١٩٨٦: ٦/١) ، وفي الأرجل من أصابع القدمين إلى أعلاهما باتجاه الكعبين ، وهو متساوق مع اتجاه حركة الصوت العكسية في الفعل (مسح) .

٢- المصوتات : يمكن تحديد الأنظمة الصوتية التي أحكمت مسار مصوتات النص باتجاهين: الاتجاه الأول: رصد مسارات التوزيع الهندسي للمصوتات: يظهر توزيع المصوتات القصيرة والطويلة بشكل هندسي دقيق تتضافر فيه إيقاعاته وتناوباته المتوازية مع المسارات النغمية المتناسقة التي تنتظم سياق الآية في جزأها . وأول ما يلفت انتباهنا في نظام توزيع المصوتات في النص ، هو أن مجموع عددها البالغ ٣٦ مصوتاً طويلاً وقصيراً جاء مقسماً على جزأي الآية بالتساوي ، إذ ضم كل جزء ١٨ مصوتاً بين طويل وقصير ، كما في الجدول الآتي:

المصوت	الجزء الأول	الجزء الآخر		المجموع	
		خفض اللام	فتح اللام	خفض اللام	فتح اللام
الفتحة القصيرة	٧	٧	٨	١٤	١٥
الفتحة الطويلة	١	٠	٠	٠	١
الكسرة القصيرة	٥	٥	٤	١٠	٩
الكسرة الطويلة	٠	٠	٠	٠	٠
الضمة القصيرة	٣	٣	٤	٧	٧
الضمة الطويلة	٢	٢	٢	٤	٤
المجموع	١٨	١٨	١٨	٣٦	٣٦

يلاحظ أن نسبة حضور مصوت الفتح هي الكبرى في النص تليها نسبة مصوت الكسر ثم مصوت الضم الذي انحسر ظهوره ضمن مواقع محددة في الآية ، هذا التفاوت في كثافة المصوتات إنما هو أمر طبيعي يفرضه واقع اللغة ونظامها الذي تعد هيمنة مصوت الفتح على معظم مبانيه اللفظية والسياقية إحدى سماته البارزة وذلك بسبب خفته ، بخلاف مصوتي الكسر المتوسط الثقل والضم الثقيل اللذين يميل نظام اللغة إلى تكثيف حضورهما في المباني التي تتميز دلالتها بمستوى ما من الثقل . والملفت في مواقع مصوتات الآية أن هناك تناظراً شبه تام يرافق مسارها الصوتي على امتداد جزأها ، ما يفضي إلى تحقيق توازن صوتي بين تلك المصوتات المتناظرة المواقع سواء المتماثلة منها أو المتضادة كما يظهر في الشكل الآتي :

بخفض اللام

١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	X	—	—	—
—	—	X	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١					٤				٣				٢			١		١

بفتح اللام

١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	X	—	—	—
—	—	X	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١					٥				٣				٢			١		١

وبناء على هذا التوزيع يظهر التوازي الصوتي في ١٧ مصوتاً ، باستثناء مصوتين لم يظهر بإزائهما من المصوتات ما يماثلهما أو يضادهما وهما : المصوت رقم (١٧) في الجزء الأول والمصوت رقم (٤) في الجزء الآخر ، أما المصوتات الأخرى فكانت متوافقة تماماً في طولها وقصرها وفي مواقعها من كل جزء ، وانقسمت على قسمين: فمنها ما تماثل في نوع المصوت وهو المظلل في الشكل أعلاه ، ومنها ما تضاد التوازي بالمصوتات القصيرة: بناء على ما ظهر في الشكل السابق من إحصاءات تكشف لنا عن كثافة المصوتات المتماثلة في جزأي الآية بإزاء المتضادة منها ، يمكننا الوقوف على المسار الصوتي الذي أحكم بنية النص الهندسية في قراءته المختلف فيهما بهدف تحديد الصورة الصوتية الأكثر اتساقاً والأقرب إلى نظام التوازي الصوتي العام في الآية ، وذلك بتتبع نظام توزيع المصوتات (القصيرة) المتضادة منها والمتماثلة في قراءتي النص والموازنة بين نسقيه الصوتيين .

أ- المصوتات المتضادة: وردت موزعة في أربعة مسارات متناوبة تماماً على وفق القراءة بخفض اللام ، فيما وردت تلك المسارات متناوبة تناوباً غير تام في القراءة بفتح اللام ، كما يظهر في الشكل الآتي :

تناوب جزئي	القراءة بفتح اللام				تناوب جزئي
	أفقي وظيفي	صرفي	نحوي	صرفي	تناوب جزئي
ج ١ ←	يس	هـ	د	ف	عمودي تكراري
أفقي تكراري	ثقل	خفة	ثقل	ثقل	↓
ج ٢ ←	س	س	ج	ب	عمودي تكراري
أفقي هرمي	خفة	ثقل	أثقل	خفة	↓

تناوب تام	القراءة بخفض اللام				تناوب تام
	أفقي وظيفي	صرفي	نحوي	صرفي	تناوب تام
ج ١ ←	يس	هـ	د	ث	ف
أفقي تكراري	ثقل	خفة	ثقل	خفة	ثقل
ج ٢ ←	س	س	ج	ل	ب
أفقي هرمي	خفة	ثقل	أثقل	ثقل	خفة

المسار الأول (تناوب أفقي وظيفي): وهو متحقق في جزأي الآية بين تضاد المصوتات الصرفي والإعرابي كما يأتي:

١- التضاد الأول: بالمصوت (الصرفي): وهو متحقق بمصوت الكسر /س/ الصرفي من قوله: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ في الجزء الأول ، بإزاء مصوت الفتح /س/ الصرفي من قوله: ﴿وَامْسَحُوا﴾ في الجزء الآخر ، ويقيناً أن في ذلك التفاوت الصوتي ما يسهم في استشعار المتلقي التفاوت بين غزارة الماء في وضوء الغسل المعبر عنه بثقل مصوت الكسر ، وقلته في وضوء المسح المعبر عنه بخفة مصوت الفتح .

٢- التضاد الثاني: بالمصوت (الإعرابي): وهو متحقق بمصوت الفتح /هـ/ الإعرابي من قوله: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ في الجزء الأول ، بإزاء مصوت الكسر /س/ الإعرابي من قوله: ﴿بِرءِيسِكُمْ﴾ في الجزء الآخر ، فمع تغير دلالة التوازي المتضاد من المصوت الصرفي الثابت إلى الإعرابي المتغير ، تتغير الدلالة الصوتية في سياق الآية لتصبح خفة مصوت الفتح منسجمة مع سهولة جريان الماء في الموضع المغسول ، فيما يكون ثقل مصوت الكسر مشعراً بركود الماء في الموضع الممسوح .

٣- التضاد الثالث والرابع: بالمصوتين (الصرفي والإعرابي): وهو متحقق بالمصوتين المتجاورين الصرفي /د/ والإعرابي /ي/ من قوله: ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾ بإزاء المصوتين المتجاورين الصرفي /ج/ والإعرابي /ل/ من قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ، يلاحظ أن المصوتين في الجزء الأول /د/ /ي/ انثقا في خفتهم بالقياس إلى ما يقابلهم من مصوتي الجزء الآخر /ج/ /ل/ . الأثقل منهما ، ليستمر انسجام الخفة مع سهولة جريان الماء في الموضع المغسول في الجزء الأول ، بإزاء انسجام الثقل مع ركود الماء في الموضع الممسوح من الجزء الآخر .

أما سبب في ظهور الخلاف الصوتي في الموضع الثاني بمصوت واحد ، فيما ظهر الخلاف الصوتي في الموضع الثالث بمصوتين فمرده -فيما يبدو- إلى أن الوجوه والرءوس غير مكررة في الجسم وتشارك في احتلالها مكاناً واحداً منه ، بخلاف الأيدي والأرجل فهي مكررة في الجسم ، وتختلف في احتلالها مكانين من الجسم علوي وسفلي .

٤- التضاد الخامس: بالمصوت (الصرفي): وهو متحقق بمصوت الكسر /ف/ من قوله: ﴿المرافق﴾ بإزاء مصوت الفتح /ب/ /ي/ من قوله: ﴿الكعبين﴾ ، وهو تضاد مطابق للتضاد الأول ومؤكد لدلالاته الصوتية ، فالثقل في مصوت الكسر مناسب لغزارة الماء في موضع المرافق المغسول ، والخفة في مصوت الفتح مناسبة لقلّة الماء في موضع الكعبين الممسوحين ، فضلاً عن أن مصوت الفتح /ر/ في الجزء الأول أطول امتداداً من مصوت الفتح في الجزء الآخر /ب/ /ي/ ، وفي ذلك ما يعبر عن اتساع مساحة الغسل في المرافق وضيقها في الكعبين .

المسار الثاني (تناوب أفقي تكراري): وهو متحقق في الجزء الأول فقط ، بتكرار تناوب مصوتي الكسر والفتح محققاً إيقاعاً متموجاً بين الثقل والخفة

المسار الثالث (تناوب أفقي هرمي): وهو متحقق في الجزء الآخر فقط بمسار صوتي تصاعدي يبدأ بمصوت الفتح الخفيف فالكسر الثقيل فالضم

الأثقل ، يعقبه مسار صوتي تنازلي يبدأ بالضم الأثقل فالكسر الثقيل فالفتح الخفيف .

المسار الرابع (تناوب عمودي تكراري): وهو متحقق بين جزأي الآية ، إذ يتفق مصوتا البداية والنهاية من الجزء الأول /س/ /ف/ في ظهورهما أثقل منهما في الموقعين الموازيين لهما من الجزء الآخر /س/ /ب/ ، /ي/ ، فيما تتفق مصوتات الوسط الثلاثة /هـ/ /د/ /ي/ على أن تكون أخف في الجزء الأول منها في المواقع الموازية لها من الجزء الآخر /س/ /ج/ /ل/ . هذه التناوبات الصوتية المتناسقة إنما تتحقق بقراءة (وأرجلكم) بخفض اللام ، ولا سبيل إلى تحقيقها بقراءتها بفتح اللام .

ب- المصوتات المتماثلة: وردت موزعة بطريقة هندسية منتظمة ضمن السياق الصوتي للقراءة بخفض اللام بخلاف توزيعها غير المتناسق في القراءة بفتح اللام كما يظهر في الشكل الآتي:

القراءة بفتح اللام												
٥ مصونات قصيرة						٦ مصونات قصيرة						
ق	و	ك	و	ء	ئ	ك	ء	ل	م	ق		
و	و	ك	و	ء	ئ	ك	ء	ل	م	ق		
٢ تطابق مصونات				٣ تطابق تام صوامت ومصونات				٤ تطابق غير تام				٢ تطابق مصونات

القراءة بخفض اللام												
٥ مصونات قصيرة						١	٥ مصونات قصيرة					
ق	و	ك	و	ء	ئ	ك	ء	ل	م	ق		
و	و	ك	و	ء	ئ	ك	ء	ل	م	ق		
٢ تطابق مصونات				٣ تطابق تام صوامت ومصونات				١ تطابق غير تام				٢ تطابق مصونات

الملاحظ في النسقين أعلاه أن القراءة بخفض اللام حققت توازياً صوتياً أكثر انسجاماً بين جزأي الآية سواء في مساره الأفقي أم العمودي ، إذ توافقت أعداد المصونات القصيرة في جزأي الآية (السابقة منها على موضع الخلاف القرائي واللاحقة) ، وحققت نسقاً صوتياً متوازياً وازن بين طرفي الجزأين سواء بما تماثل منها في نوع المصوت أم بما تضاد ، بخلاف ما تحقق من مغايرة نسقية بين طرفي الجزأين في القراءة بفتح اللام ، أفقدت النص توازنه الصوتي ونأت بنظام التوازي في مصواته عن الإطار العام الذي ينتظم الآية التوازي بالمصونات الطويلة: يظهر تعامل النص القرآني مع المصونات الطويلة بطريقتين : إحداهما: ما تحقق التوازي الصوتي فيه بمصوت الضم الطويل ، وهو حاصل لمرتين ، ولربما أشير في الأولى إلى اتحاد الفاعل (أنتم) على اختلاف فعلي الوضوء ، بإزاء الإشارة في الأخرى إلى اتحاد الموضع في الجسم (الرأس) على اختلاف محل الوضوء منه ، فكما أن حكمي (الغسل والمسح) وإن اشتركا بالاتصال بفاعل واحد فالواجب مراعاة الاختلاف بينهما ، فكذلك (الوجوه والرعوس) وإن اشتركتا بالاتصال بموضع واحد من الجسم فالواجب مراعاة الاختلاف في وضوءهما ، ومن ثم لم يظهر مثل هذا التوازي الصوتي في الموضعين الآخرين «وأيديكم» و «وأرجلكم» لاختلاف موضعيهما من الجسم أما الأخرى: فما لا يظهر فيه التوازي الصوتي ، وهو المعبر عنه بمصوت الفتح الطويل من مفردة «المرافق» ، التي لم يقابلها النص القرآني بمفردة على نسقها الجمعي ك (الكعاب) أو (الكعوب) بل عمد إلى المغايرة التامة بينها وبين «الكعبين» ، فامتنع التوازي الصوتي بالمصونات الطويلة لغياب المصوت الطويل في مفردة «الكعبين» ، ولتتميز مفردة «المرافق» بمصوت الفتح الطويل /- الذي يوحى بتفوق الأيدي على الأرجل في امتداد مساحة وضوءها وخفة جريان الماء في غسلها ، أما مصوت الكسر الطويل فلم يرد ذكره في آية الوضوء مطلقاً .الاتجاه الآخر: تتبع التناوب بالمصونات: على الرغم من التفاوت العددي في نسب حضور المصونات وتكرارها ، إلا أن المستوى الإيقاعي الذي أحكم توزيعها وتردداتها المتناوبة كشف عن أنظمة صوتية داخلية دقيقة تعمل متضافرة على خلق صور صوتية متناسقة ومكررة ضمن إطار نغمي متواز ، ويمكننا الوقوف على جانب من تلك الأنظمة إذا تأملنا أنماط التناوبات الصوتية في جزأي الآية وموازنتها ببعضها في القراءتين من خلال الجدولين الآتيين:

القراءة بفتح اللام

١	١	١	٥	١	٣	١	٢	X	١	١	١
ق	و	ك	و	ء	ئ	ك	و	ء	ئ	ك	و
و	و	ك	و	ء	ئ	ك	و	ء	ئ	ك	و
١	١	X	٥	١	٣	١	٢	١	١	١	١

القراءة بخفض اللام

١	١	١	٤	٢	٣	١	٢	X	١	١	١
ق	و	ك	و	ء	ئ	ك	و	ء	ئ	ك	و
و	و	ك	و	ء	ئ	ك	و	ء	ئ	ك	و
١	١	X	٤	٢	٣	١	٢	١	١	١	١

يلاحظ أن المسار الصوتي الذي أحكم توزيع المصونات تحرك في وجهات متعددة مع ارتكازه على مبدأ التوازي الصوتي بين المصونات في جزأي الآية وما يرشح عنه من تناوب واضح بين ما كان متماثلاً منها وما كان متضاداً ، على أن كلاً من التماثل والتضاد لم يكن ظهورهما في النص بشكل عشوائي ، بل ثمة نظامان صوتيان يسيرانه بنسق متداخل:

أ-النظام الأول: يسير في شكل تناوب أحادي يشغل طرفي الجزأين ، فمرة يكون المصوتان المتوازنان متماثلين وأخرى يكونان متضادين ، كما هو واضح في الطرف الأول من تماثل مصوتي الفتح /فـ/ و /وـ/ الذي أعقبه تضاد مصوتي الكسر والفتح /سـ/ و /سـ/ ، والأمر نفسه يتكرر معكوساً في الطرف الآخر من الآلية ، فقد انتهى إلى تضاد مصوتي الكسر والفتح /فـ/ و /بـ/ أعقبه تماثل مصوتي الكسر /قـ/ و /نـ/ . نستطيع القول إن النص أحدث توازياً صوتياً مركباً بطريقتين: عمودية وذلك بتناوب المصوتات المتوازنة تماثلاً وتضاداً ، وأفقية وذلك بتكرار صورة ذلك التناوب مرة في بداية الجزأين وأخرى في نهايتهما ولكن بصورة معكوسة ، ما جعل النص ينتهي صوتياً بمثل ما ابتدأ به من التماثل في المصوتات المتوازنة ، وفي ذلك الأمر ما يبعث بإشارات صوتية تشعربنا أن الموضوع إنما يبدأ بأمرين متماثلين في الحكم وينتهي - كذلك - بأمرين متماثلين ، ولا أدل على ذلك من أن ابتداء الجزأين كان بمصوتي الفتح المتماثلين /فـ/ و /وـ/ المتوافقين مع مصوتي الفتح في العضوين المغصولين المبتدأ بهما «وجوهكم» و «وأيدكم» ، أما نهاية الجزأين فكانت بمصوتي الكسر المتماثلين /قـ/ و /نـ/ المتوافقين مع مصوتي الكسر في العضوين الممسوحين المختتم بهما «برءوسكم» و «أرجلكم» على قراءة الخفض .

ب-النظام الآخر: وهو معقد ، إذ مع قيامه على التناوبات المستمرة بين المصوتات المتوازنة (المتماثلة منها مع المتضادة) ، نجده يتخذ مساراً صوتياً آخر في ترتيب تلك التناوبات ، وذلك بتدرج تناوباتها صعوداً ضمن مسار صوتي متناغم ، حيث يتحرك هذا المسار بطريقة حسابية دقيقة على النحو الآتي :

- ١- يبدأ بتواز صوتي (أحادي) يتحقق بمصوتي الضم الطويلين المتماثلين من الجزأين: الجزء الأول: /لـ/ الجزء الآخر: /حـ/ .
- ٢- ينتقل مسار الآلية إلى موضع (صفري) خالٍ من التوازي ، لعدم وجود مصوت في الجزء الأول موازٍ لمصوت الكسر في /بـ/ من الجزء الآخر
- ٣- ثم يتدرج مسار الآلية صعوداً عبر توازٍ صوتي (ثنائي) بمصوتي الضم المتماثلين: الجزء الأول: /وـ/ ، /جـ/ الجزء الآخر: /رـ/ ، /ءـ/ .
- ٤- بإزاء ذلك يتدرج النظام في موضع التوازي المتضاد صعوداً أيضاً ، لينتقل من التضاد (الصفري) إلى التضاد (الأحادي) المتحقق بالمصوت القصير: الجزء الأول: /هـ/ الجزء الآخر: /سـ/ .
- ٥- ثم يتدرج النظام صعوداً إلى توازٍ صوتي (ثلاثي) مكون من المصوتات القصيرة المتماثلة: الجزء الأول: /كـ/ ، /مـ/ ، /وـ/ ، /ءـ/ ، /يـ/ الجزء الآخر: /كـ/ ، /مـ/ ، /وـ/ ، /رـ/ بإزاء ذلك يتدرج النظام في موضع التوازي المتضاد صعوداً إلى (الثنائي) بالمصوتين القصيرين المتضادين: الجزء الأول: /دـ/ ، /يـ/ ، /جـ/ ، /لـ/ ، /نـ/ .
- ٦- ثم يبلغ النظام الصوتي المتدرج صعوداً ذروته عند التوازي الصوتي (الرباعي) الذي تحققه المصوتات القصيرة المتماثلة: الجزء الأول: /كـ/ ، /مـ/ ، /ءـ/ ، /لـ/ ، /لـ/ ، /مـ/ ، /وـ/ ، /لـ/ ، /لـ/ ، /كـ/ عـ/ .
- ٧- بإزاء ذلك يعود موضع التوازي المتضاد (صفرياً) كما بدأ أول مرة ، لخلوه من المصوت المضاد لمصوت الفتح الطويل /رـ/ . هذا الترتيب في مسار الصوت وتدرج أنساقه المتماثلة صعوداً بالتناوب مع ترتيب مسار الصوت وتدرج أنساقه المتضادة صعوداً ، إنما ظهر بهذا المستوى الدقيق من التنظيم ضمن قراءة «وأرجلكم» بخفض اللام ، أما قراءته (بفتح اللام) ، فلا يمكن معها الوصول إلى مثل هذه التدرجات المتوافقة بالدقة الحسابية نفسها ، كون التدرج صعوداً بالمصوتات المتماثلة في قراءة (الفتح) لا يتحقق بوتيرة تصاعدية متناسقة بل يبدأ التوازي الصوتي أحادياً فثنائياً فثلاثياً ثم يقفز إلى خماسي ، إلى جانب ما يظهر من مسار المصوتات المتضادة الأحادي الثابت الذي لا يتناغم مع تدرج المصوتات المتماثلة صعوداً ولا يحقق معه تناوباً صوتياً ضمن مسار نسقي مشترك ، ما ينأى بالمعادلة الصوتية عن مجارة سياق التوازي الصوتي العام الذي ينتظم الآلية ، كما يتضح من موازنة النسق الصوتي للقراءتين في الجدول السابق التوازي الصوتي في البنية العميقة لآلية الموضوع: يمكن رصد التوازي الصوتي في البنية العميقة للنص من خلال تتبع أنظمة توزيع المقاطع الصوتية ورصد كثافة أنواعها في ظل تراجع أنواع أخرى ومستويات تكرارها في مفصلات الآلية جميعها ، إذ تتألف آية الموضوع من ٣٦ مقطعاً موزعة على جزأيهما بالتساوي ، يضم كل جزء ١٨ مقطعاً مقسمة على أربع سلاسل مقطعية متعاقبة ومتناوبة في أعدادها بين التماثل الكلي والجزئي على النحو الآتي:

١- السلسلة الأولى: فاغسلوا = /فـ/ غـ/ سـ/ لـ/ = ٣ مقاطع وامسحوا = /وـ/ مـ/ سـ/ حـ/ = ٣ مقاطع يظهر التساوي في عدد مقاطع السلسلتين ، والانسجام الإيقاعي في طرفيهما من خلال تماثل كميات المقاطع وتناظر مواقعها ، ما يحقق توازياً إيقاعياً تاماً ، ما يشير إلى التساوي في أهمية الأمرين ووجوب الالتزام بتنفيذ كل منهما بحسب ما يقتضيه .

٢- السلسلة الثانية: وجوهكم = /وـ/ جـ/ هـ/ كـ/ مـ/ = ٤ مقاطع برءوسكم = /بـ/ رـ/ ءـ/ سـ/ كـ/ مـ/ = ٥ مقاطع نلمس تغييراً في عدد المقاطع المتعاقبة في هاتين السلسلتين بسبب زيادة المقطع /بـ/ في قوله «برءوسكم» من الجزء الآخر ، هذه الزيادة تسببت في منع البنيتين من تحقيق

التوازي الصوتي التام بين مقاطعها المتناظرة ، فالسلسلة المقطعية في الجزء الأول تدرجت صعوداً من ٣ مقاطع إلى ٤ مقاطع ، كون الغسل لا يكون إلا بوجود الماء فلا حاجة بالنص إلى الزيادة في الدلالة المقطعية ، فيما انتقلت في الجزء الآخر من ٣ مقاطع إلى ٥ مقاطع ، بسبب زيادة مقطع /بـ/ في سلسلة الجزء الآخر ، كون المسح قد يكون بالبلل وبعده ، فاحتيج إلى الزيادة في المقاطع /بـ/ للإشارة إلى أن المسح يكون بالبلل .

٣- السلسلة الثالثة: وأيديكم = /وـ/ ـ /يـ/ ـ /يـ/ ـ /كـ/ ـ /مـ/ = ٥ مقاطع وأرجلكم = /وـ/ ـ /رـ/ ـ /جـ/ ـ /كـ/ ـ /مـ/ = ٥ مقاطع تعود السلسلة الثالثة مجدداً إلى إظهار التساوي في عدد المقاطع في كل من قوله: ﴿وأيديكم﴾ وقوله: ﴿وأرجلكم﴾ اللذين تشكل كل منهما من خمسة مقاطع ، ما يشير إلى التناظر بين الأطراف العليا والسفلى من الإنسان والتشابه في تفاصيل هياتهما .

٤- السلسلة الرابعة: إلى المرافق = /ءـ/ ـ /لـ/ ـ /مـ/ ـ /رـ/ ـ /فـ/ ـ /قـ/ ـ /بـ/ = ٦ مقاطع إلى الكعبين = /ءـ/ ـ /لـ/ ـ /كـ/ ـ /عـ/ ـ /بـ/ ـ /يـ/ ـ /نـ/ = ٥ مقاطع يختم السياق المقطعي للجزئين بالسلسلة المقطعية الرابعة بتأكيد التناوب العددي بين سلاسل السياق المقطعي للجزئين ، وذلك بتفاوت عدد المقاطع في هذه السلسلة بسبب زيادة المقطع /رـ/ في قوله: ﴿إلى المرافق﴾ المناظرة المعوضة عن زيادة بالمقطع /بـ/ في السلسلة الثانية في قوله: ﴿برءوسكم﴾ ، فقد حققت زيادة المقطع /رـ/ دلالة صوتية متفردة عن الجزء الآخر ، فأشارت إلى اتساع مساحة الوضوء لتشمل الساعد وهذا ما لا نظير له في وضوء الأرجل المقصّر على القدمين ، وبهذه الزيادة أصبحت أعداد المقاطع المؤلفة للسياق المقطعي في الجزء الأول (١٨) مساوية لأعدادها المؤلفة للسياق المقطعي في الجزء الآخر (١٨) ويؤكد السياق المقطعي المتوازي إرادة التضاد بين جزأي الآية عبر اختلافهما في كميات المقاطع ، فالجزء الأول يظهر تفوق عدد المقاطع المفتوحة ، بخلاف الجزء الآخر الذي يظهر تفوق المقاطع المغلقة في إشارة صوتية قد توحى بالحركة (الحرّة) لماء الغسل الأوفر في الجزء الأول ، بإزاء (تقييدها) في ماء المسح الأقل في الجزء الآخر ، كما يظهر في الجدول الآتي:

المقطع	الجزء الأول	الجزء الآخر	المجموع
القصير المفتوح (ص ح)	١٠	٩	١٩
الطويل المغلق (ص ح ص)	٥	٧	١٢
الطويل المفتوح (ص ح ح)	٣	٢	٥
المجموع	١٨	١٨	٣٦

ثانياً: التوازي التركيبي يهتم هذا النوع من التوازي بتنظيم مفردات اللغة ضمن سياقاتها التركيبية القائمة على إعادة الصور النحوية ضمن أنساق صوتية متكررة وصولاً إلى تحقيق الانسجام والترابط الأوثق بين أجزاء النص ، فالبنية السباقية ((التي تحتل فيها الأزواج المتماثلة تماثلاً طبيعياً مواقع متوازية أقوى من تلك التي تحتل فيها الأزواج مواقع متقابلة فحسب)) (كنوني، ٢٠١٣: ٢٠١-٢٠٢) ؛ لأن ((التشاكل النحوي يؤدي وظيفتين مهمتين ، فيخدم البعد الإيقاعي بتكرار التراكيب وانتظامها من جانب ، ويهدف من جانب آخر إلى تبليغ رسالة ما ؛ لأن هذه التراكيب ذات طابع جمالي تأثيري فضلاً عن طبيعتها المعنوية والعلاقية)) (رواشدة، ١٩٩٨: ١٩) ، بمعنى آخر يقوم التوازي التركيبي على ((تقسيم الفقرات بشكل متماثل في الطول والنغمة والتكوين النحوي ، بحيث تبرز عناصر متماثلة في مواقع متقابلة في الخطاب)) (فضل، ١٩٩٢: ١٩٨) ، وفي ذلك ما يحقق الانسجام والتنوع والاتساق في البناء وتعزيز الإيقاع ، فالتقسيم المتماثل يفرض بالمحصلة إلى خلق سلاسل متوالية تنضم إلى بعضها على هيئة أنماط سياقية فنية متسقة يبرزها النظام الصرفي والنحوي المصاحب بتكرارات أو بتناوبات إيقاعية وصوتية (ينظر: الحياي، ٢٠٢٣: ٧) ، تنشأ عنها مجموعة من الثوابت المؤلفة من تكرارات خالصة ، بإزاء مجموعة من المتغيرات المؤلفة من اختلافات خالصة (ينظر: كنوني، ٢٠١٣: ١١٧) ، دفعت بالمعنيين بدراسة التوازي التركيبي إلى تقسيمه على نوعين هما:

أ- توازي البنى المتشابهة: وتتم المتواليات في هذا النوع على وفق الصورة النحوية نفسها التي تنتظم في صيغ متوازية ، وتقوم على مبدأ التماثل إلا أن هذا التماثل غير تام ؛ ذلك أن بعض عناصر التوازي المكونة له تبرز اختلافاً ما ، على أن الأساس في قيام هذا التوازي هو الاستناد إلى بنى صرفية ونحوية منتظمة .

ب- توازي البنى المتغايرة: يقوم هذا النوع على أساس التناقض الحاصل بين طرفين متقابلين ، ((ويتسم هذا النمط بوجود تقابل دلالي بين عنصرين أو بين موقعين في سلسلتي كل متوالية على حدة)) (زيتون، ٢٠١٥: ٤٨) .

التوازي التركيبي في آية الوضوء ذكرنا في ما سبق أن السياق اللغوي لآية الوضوء مؤلف من مبان عشرة موزعة بالتساوي ضمن سياقين متقابلين ، وقد اقتضت آلية توزيع المباني في هذا النص أن تتكرر المباني الصرفية والنحوية في السياقين في إطار متماثل ، ولكون النظام الإيقاعي الذي يحكم آيات القرآن الكريم لا تتفاوت آليته وقواعده من مستوى لغوي إلى آخر ، فلا بد من أن تتشكل المباني الصرفية في آية الوضوء ضمن سلاسل نحوية تركيبية متناغمة ، وبغية الوقوف على ملامح هذا التناغم الذي يعزز من الأثر الإيقاعي للنص عن طريق تكرار المباني الصرفية المتماثلة منها والمختلفة ، لا بد من أن نستعرض الأسس الصرفية التي تقوم عليها الهياكل البنائية والقواعد النحوية التركيبية التي انتظمت جزأي الآية وما

يحيط بهما من عوامل مشتركة أو ما يميزها عن بعضها من عوامل متباينة ، علماً أن كلاً من النظامين الصرفي والنحوي في السياقين قام على آلية نسقية موحدة ، وذلك على النحو الآتي :

١- المبنى الأول: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ بإزاء قوله: ﴿وَامْسَحُوا﴾ ، فمن المنظور الصرفي يلاحظ أن هذا المبنى تضمن فعلي أمر من الثلاثي الصحيح المجرد ، وقد اتفقا في صيغتي الأمر على وزن (افعل) ، مع تباين جزئي يظهر في حركة (العين) من الفعلين ، ناتج عن مجيء صيغة الفعل الأول من الباب الثاني (فعل ، يفعل) ، ومجيء صيغة الفعل الآخر من الباب الثالث (فعل ، يفعل) ، ما جعل التوازي التماثلي التام بين وزني الفعلين يسهم في إبراز موقع التوازي المتضاد القائم على التباين الحركي في عيني الفعلين (س) و(س) والمستفاد منه في إثارة انتباه المتلقي إلى تباين الأمر بين حكمي الوضوء أما من المنظور النحوي ففعلاً الأمر متطابقان في بنائهما على الضم كون كل منهما مسند إلى ضمير الجمع الواو نفسه ، غير أن هذا التطابق لا ينبغي له أن يكون تاماً ، إذ لابد من تضمنه تضاداً يعمل على خلق دلالة نحوية تعزز الفرق بين حكمي الغسل والمسح ، فكان أن اقترن الأول منهما بـ(الفاء) ذات الدلالات الأوسع (التعقيب والترتيب والجزاء) ليناسب وفرة الماء في معنى الغسل ، فيما اقترن الآخر بـ(الواو) ذات الدلالة الأضيق (الجمع) ليناسب قلة الماء في معنى المسح . فالتوازي التركيبي في هذه المجموعة ظهر منسجماً في بنائه الصرفي والنحوي ، إذ قام على أساس من التناصب الإيقاعي المتماثل سواء بين صيغتي الفعلين أو بين تركيبيهما النحويين ، مع تضمنه توازياً آخر قائماً على تضاد جزئي بينهما محدد بموضع صرفي (واحد) وموضع نحوي (واحد) كذلك .

٢- المبنى الثاني: قوله تعالى: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ بإزاء قوله: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ ، يلاحظ في هذا التقابل ظهور اسمين متفقين - في ظاهر الأمر - في ورودهما بصيغة الجمع على وزن (فُعُول) ، وهي من صيغ جموع التكسير التي تفيد الكثرة ، غير أن هذا الاتفاق يخفي وراءه اختلافاً جذرياً في الوزن الصرفي للاسمين ، إذ من المعلوم أن الصيغة الصرفية لمفردة (وجه) مبنية على أساس وجود قلب مكاني في بنيتها ، فـ (العين) فيها مقدمة على الفاء ، ما يعني أن وزنها الصرفي (عفول) مغاير للأصل ، بخلاف مفردة (رؤوس) التي لا وجود للقلب في بنيتها ، فوزنها الصرفي (فعول) مطابق للأصل ، هذه الثنائية المتضادة التي تجمع بين المفردتين ضمن مظهر إيقاعي متواز واحد تتمثل بصيغة الجمع ، تمنح المتلقي فرصة استشعار الفرق بين حكمي الوضوء في موضعين يقعان ضمن حيز واحد من جسم الإنسان وهما الوجه والرأس ، إلا أن الأول منهما منقلب في أدواره ومكاسب حواسه ، والآخر ثابت بما قدر له في أصل خلقه من دور محدد أما في المنظور النحوي فما من شك أن كلاً من فعلي الأمر: (اغسلوا) و(امسحوا) متعدد إلى مفعول به ، ومن ثم تتفق مفردة (وجه) مع (رؤوس) في كونهما مفعولين لفعلي الأمر على التوالي ، غير أنهما تختلفان في كون المفعولية في (وجه) متحققة باللفظ والمحل ، أما في (رؤوس) فهي متحققة بالمحل فقط ، كون الفعل (امسحوا) تعدى إلى (رؤوس) بوساطة الحرف (ب) فاشتغل المحل بالخفض لفظاً . يلاحظ أن السعة في تحقق المفعولية في (وجه) جاءت متغاممة مع أدوار الوجه المختلفة ، ومع حكم الوضوء بالغسل الذي يستلزم السعة في كمية الماء والسعة في مساحة محل الوضوء ، بخلاف المفعولية في (رؤوس) التي قيدت بالمحل من دون اللفظ ، فتناغمت مع التقيد في دور الرؤوس وفي حكم الوضوء بالمسح بمقدار البلل من الماء وبموضع محدد من الرأس . الجدير بالذكر أن التوازي التركيبي في هذه المجموعة لم يتحقق على نحوه التام بل كان توازياً جزئياً بسبب زيادة الباء في (رؤوسكم) التي خلقت صورة من التوازي المتضاد بين حركتي الإعراب المتناظرتين ، فظهر الأول منصوباً والآخر مخفوضاً .

٣- المبنى الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾ بإزاء قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ، يلاحظ في هذا التقابل ظهور اسمين متفقين - في ظاهر الأمر - في ورودهما بصيغة الجمع على وزن (أفْعُل) وهي من صيغ جموع التكسير التي تفيد القلة ، غير أن هذا الاتفاق يخفي وراءه اختلافاً في (عين) الاسمين ، ذاك أن الكسر في (أيدي) جاء على غير القياس ، فقد كسرت الدال لمجانسة الباء أي أن حركتها لم تأت على الأصل بل كانت حركة صوتية ، بخلاف حركة الضم في (أرجل) ، فهي حركة صرفية وهي أصل في بنية الاسم حاصل الأمر ظهور جامع صرفي متحقق في الجزء الأول بين مفردتي (الوجه والأيدي) يتمثل في اشتراك بنيتيهما في أن وزنهما الصرفي على غير القياس ، بإزاء ظهور جامع صرفي في الجزء الآخر بين (الرؤوس والأرجل) يتمثل في اشتراك بنيتيهما في أن وزنهما الصرفي على القياس ، ما يؤشر وجود ترخص لغوي في الجزء الأول يناسب الترخص في كمية الماء المستعمل في وضوء أعضائه ، يقابله تقيد لغوي في الجزء الآخر يناسب التقيد في كمية الماء المستعمل في وضوء أعضائه . فإذا كان نظام الآية في المبنيين الأول والثاني المتقابلين قام على أساس وجود تباين صرفي واحد محدد في (عين) الكلمة ، يرافقه تباين واحد في التركيب النحوي ، فلا نعدم تكرار النظام نفسه في المبنى الثالث المتقابل ، إذ لابد مع ظهور التباين الصرفي للمرة الثالثة في (عين) الكلمة ، من أن يكون هناك تباين نحوي (واحد) يرافقه ، وإذ لا تمثيل للتباين النحوي بين (الأيدي والأرجل) إلا ما هو متحقق في قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بخفض اللام ؛ لأن عطف (الأرجل) على (الرؤوس) حاصل باللفظ من دون المحل ، بخلاف عطف (الأيدي) على (الوجه) الحاصل باللفظ والمحل ، ما يمنح التباين النحوي

(الأوحد) فرصة للظهور عبر الاختلاف الحاصل في الحركة الإعرابية بين «وأرجلكم» بالخفض و «وأيديكم» بالفتح ، وهو ما ينسجم تماماً مع نظام الآية الذي عليه المبنيان السابقان ، وعلى العكس من ذلك نجد قراءة «وأرجلكم» بفتح اللام تحقق التماثل الإعرابي بين (الأيدي والأرجل) سواء في اشتراكهما بالعطف على الوجوه أم في الاتفاق في الحركة الإعرابية ، وهو ما لا ينسجم مع نظام الآية القائم على تكرار صورة التوازي التركيبي المتمثل في إطاره العام مع تضمنه موضعاً (واحداً) يمثل صورة التوازي المتضاد بين الاسمين

٤- المبنى الرابع: قوله تعالى: «إلى المرافق» بإزاء قوله: «إلى الكعبين» ، يلاحظ أن نظام المباني الثلاثة السابقة قام على أساس وجود تباين صرفي (واحد) يرافقه تباين نحوي (واحد) ، وبخلافه يظهر النظام في هذه المجموعة قائماً على أساس وجود تطابق صرفي (واحد) يرافقه تطابق نحوي (واحد) ، فالمنعم في المفردتين «المرافق» و «الكعبين» يجد أن لا تطابق صرفياً بينهما إلا في مادتيهما الاسمية ؛ ذاك أن الأولى وردت بصيغة (الاسم الرباعي) المجموع جمع تكسير على وزن (مفاعل) ، فيما وردت الأخرى بصيغة (الاسم الثلاثي) المثني على وزن (فعلين) . والحال نفسه يتكرر على المستوى النحوي ، إذ لا تطابق نحوياً بين المفردتين إلا في معنى الخفض ؛ ذاك أن الأولى وردت (مخفضة) بالحركة الإعرابية (الكسرة) ، فيما وردت الأخرى (مخفضة) أيضاً ولكن بما ينوب عن الكسرة من الحروف وهو (الياء) إن مؤشرات الاختلاف الصرفي والنحوي والإيقاعي المهيمنة على مبدأ التقابل بين هاتين المفردتين لتشير في مجملها إلى الاختلاف التام بين موضع الوضوء في مساحة الموضع ، فضلاً عن أن الاختلاف في علامتي الخفض (الكسرة والياء) بين المفردتين ليشير إلى أن حكم الوضوء في (المرافق) أصل ، وفي (الكعبين) فرع ، ومن ثم لا وجود للتماثل في حكمي الوضوء بين الأيدي والأرجل ، فالوضوء في الأولى على الأصل ، وفي الأخرى على الفرع . لقد قدر لهذين الموضعين من النظام القرآني أن يتضادا في كل شيء ، فلا يظهر التوازي المتمثل فيهما إلا في موقع الأطراف منهما ، فالتوازي في الطرف الأول متحقق في تطابق أداة التعريف (ال) المرتبطة بهما ، أما التوازي في الطرف الآخر فمتحقق بتطابق صوت (الكسر) الذي ينتهيان به ، على أن الكسر في الأولى علامة إعرابية ، وفي الأخرى علامة صوتية ، وفي ذلك ما قد يشير إلى أن حكمي الوضوء في كل من الأيدي والأرجل يشتركان في مسألة الحد ، إذ أن كلا منهما يقع ضمن نطاق ، طرفاه الأصابع (المتماثلة) والمفاصل (المختلفة) .

التوازي الدلالي في آية الوضوء يقوم هذا المبحث على دراسة التقابل الترادفي الذي تحققه المباني المتماثلة في آية الوضوء إلى جانب دراسة التقابل التضادي المتحقق من مبانيه المتغايرة . وتجدر الإشارة إلى أن الأساس في هذا التقابل هو البنية المعجمية للغة التي تؤسس لشبكة واسعة ومعقدة من علاقات المعنى ، على أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال وضع الوحدة اللغوية في سياقات مختلفة ، إذ يتأثر المعنى الدلالي بنوع البنية الشكلية ويرتبط بها ، فموقع الكلمة في الجملة إذن يكشف عن حقيقة المعنى ، إذ لابد من تفاعل بين المعاني المعجمية والوظيفة الجزئية داخل الجملة ، وأساس هذا التفاعل هو التركيب النحوي الذي يمثل الوسيلة المباشرة التي أعدتها اللغة لنشوء المعنى الدلالي للجملة (ينظر: حميدة، ٢٠٠٩: ١٣١) ، فبين العنصر الدلالي والعنصر النحوي تبادل تأثيري مستمر (ينظر: الحياي، ٢٠٢٣: ٢٦) فالبنى المتكئة على التركيب النحوي من أهم العناصر المكونة للتوازي ؛ لأنها تعين على تحديد السمات النحوية الأساسية في اللغة وأنظمتها ، وتعين على فهم أبعادها الدلالية ، ومن ثم لا يمكن أن تكون بنية التوازي بنية شكلية فقط ، إذ إنها بنية ترتبط بالمعنى والدلالة ارتباطاً وثيقاً (ينظر: نفسه: ٣٩) ، وتكرار وظيفة نحوية معينة ينتج لنا توازياً دلالياً (ينظر: نفسه: ٢٨) . من جهة أخرى يمكن أن يتحقق التوازي الدلالي من خلال اشتراك المفردات في المعنى نفسه الذي يتولد في ذهن المتلقي بتأثير التقابل أو التجاور فيما بينهما (ينظر: فتوح، ٢٠١٠: ٥٨) ، وفي ذلك يقول روبرت لوث: ((أسمي توازياً كل تماثل ... عندما يكون المركب النصي مجاوراً للمركب الأول أو الأسفل منه ، والذي يكون معادلاً أو متقارباً من ناحية المعنى أو من ناحية البناء النحوي الصرفي)) (بناني، ٢٠١١: ٦٥-٦٦) ولنا بعد هذا كله أن نستعرض التقابل اللفظي بين جزأي النص القرآني الذي نحن بصدد دراسته للكشف من خلال بنيته اللغوية وما خُدد لها من وظائف نحوية عن المعاني الدلالية التي تمثل واحدة من أهم أدوات النص المؤسسة لظاهرة التوازي فيه ، وذلك بالعودة إلى تقسيم مباني الآية إلى توازيات متقابلة كما يأتي:

١- التوازي الأول: قوله تعالى: «فأغسلوا» بإزاء قوله: «وامسحوا» ، ((المسح في الشرع هو أن يبل المحل بالماء من غير أن يسيل ، والغسل إمرار الماء على المحل حتى يسيل)) (الراوندي، ١٤٠٥هـ: ٣٠/١) ، فالغسل أصل على المسح ، فلا غرابة إذن أن يتقدم على المسح في أحكام الوضوء ، فيعطى الغسل معنى الابتداء ، فيما يكون للمسح معنى التبعية المستفاد أولاً: من تأخره ، وثانياً: من قرينتي: العطف بالواو والاستعانة بالباء التي دخلت ((هنا للتعدية ... وقيل : دخلت الباء ها هنا لمعنى تقيده وهو : أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به ، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به ، فلو قال: امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد بغير ماء ، وكأنه قال وامسحوا برؤوسكم الماء ، وهو من باب القلب ، والأصل فيه: فامسحوا بالماء رؤوسكم)) (الصنعاني، ١٤٢١هـ: ١٨٠/١) ، أي بما تبقى من ماء الغسل ، ما جعل فعل الغسل يبدو في النص أقوى من فعل المسح ، بسبب التعدية

بالنفس التي هي أصل على التعدية بحرف الجر (ينظر: الشمس، ١٩٨٩: ١٠٥)، فهذه الأسباب مجتمعة تقدم الغسل على المسح؛ ولأن التعدية بالنفس أسبق مرتبة من التعدية بالحرف (ينظر: البطليوسي، ١٩٨٠: ٢٢٩). فالتوازي الدلالي المتحقق عبر صورة التقابل المتضاد بين قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ وقوله: ﴿وَامْسَحُوا﴾ لغة واستعمالاً يمنح المتلقي فرصة الموازنة بين الحكيم والفصل بينهما معنئياً وأهمية وإجراء.

٢- التوازي الثاني: قوله تعالى: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ بإزاء قوله: ﴿بِرءوسكم﴾، قيل: إن ((الوجه ما يستقبلك من الشيء، وغلب في الجانب المقابل من رأس الإنسان مثلاً، وهو الجانب الذي فيه العين والأنف والفم، ويعين بالظهور عند المشاهدة)) (الطباطبائي، ١٩٧٩: ٢٢٤/٥)، أما الرأس فقيل فيه: ((إن راعينا الاشتقاق من الرأس وهو ما علا فيتناول اللفظ الشعر لعلوه والبشرة عند عدمه لعلوه من غير توسع ولا رخصة)) (الرعي، ١٩٩٥: ٢٩٢/١-٢٩٣)، وقد اختلف في دلالة الباء، فقيل بزيادتها، وقال الكوفيون إنها مبعضة، ((فمن رآها زائدة، أوجب مسح الرأس كله، ومعنى الزائدة هنا كونها مؤكدة، ومن رآها مبعضة، أوجب مسح بعضه)). وقد احتج من رجع هذا المفهوم بحديث المغيرة: أن النبي عليه الصلاة والسلام توضأ، فمسح بناصيته)) (الحفيد، ١٤١٥هـ: ١/١٤)، وبالعودة إلى النص القرآني نجد أن الوضوء أمر يستعد به المؤمن للوقوف بين يدي الله في صلاته، والوجه أصل في استقبال القبلة للصلاة، قال تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة/١٤٤)، وهو أصل في إقامة الصلاة، قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ (يونس/١٠٥)؛ أي: ((أقم وجهك في الصلاة بالتوجه نحو الكعبة)) (الطوسي، ١٤٠٩هـ: ٤٤٠/٥)، والوجه أسبق مرتبة من الرأس؛ لأنه ((أكرم جوارح ابن آدم عليه، وفيه بهاء وتعظيمه، فإذا خضع وجهه لشيء، فقد خضع له الذي هو دونه في الكرامة عليه من جوارح بدنه)) (الطبري، ٢٠٠١: ٢٨٦/٥)، ومن ثم كان حكمه في الوضوء أن يغسل كله، وإن تراجع الرأس عنه مرتبة وأهمية فقد كان حكمه في الوضوء أن يسمح ببعضه، ما يتيح فرصة للتوازي الدلالي في تأكيد فكرة التضاد بين جزأي الآية سواء في تقديم ما هو أسبق مرتبة في مظهر الإنسان وأهم في استقبال الصلاة على ما هو متأخر، أم في تقديم الأصول من الأحكام على فروعها، فحيث كان الغسل أصل على المسح فقد ناسب أن يراعى في المتوضأ مسألة الأصل والفرع، فألمح إلى الأصل حين أوجب في الوجوه الكلية، وألمح للفرع حين أوجب في الرءوس البعضية؛ ذاك أن ((الكل أصل والجزء فرع)) (الجيلي، ٢٠٠٨: ١٦).

٣- التوازي الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾ بإزاء قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، ((اليد أصل في الجارحة وتطلق بمعنى القوة لأنها بها)) (الزبيدي، ١٩٦٥: ٥١/١)، وهي أصل على الأرجل؛ لأنها أداة التحصيل، ومنوطة بها أفعال الوضوء جميعاً غسلًا ومسحاً، فهي فاعلة في نفسها وفي غيرها، ومفعول بها في الوقت نفسه، ما جعلها تتقدم رتبة على الأرجل المقيد دورها في آية الوضوء بالمفعولية، ولا شك في أن ما له دوران في أحكام الوضوء أهم مما هو مقيد بدور واحد، وإن لا مساواة بين الأيدي والأرجل في الأدوار، فقد بات لزاماً أن تكون دلالة العطف في (الأيدي) أوسع منها في (الأرجل)، فناسب أن تكون (الأيدي) معطوفة على المغسول كله وهو (الوجه)، وأن تكون (الأرجل) معطوفة على الممسوح ببعضه وهو (الرءوس)، ذاك أن عطف (الأرجل) على (الوجه) يلغي فارق الأدوار والترتب بينها وبين (الأيدي) وهو ما لا يتناسب وطبيعة النص القرآني القائمة على إظهار عدالة السماء في أدق التفاصيل.

٤- التوازي الرابع: قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمِرَاقِ﴾ بإزاء قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، ذكرنا فيما سبق من القول إن التوازي في هذا المبنى مبني على التضاد التام، ولسائل أن يسأل: كيف يكون التضاد تاماً وقد تماثل الموضعان في الدلالة على معنى الغاية بدخول كل منهما في حيز (إلى)؟ يجاب على ذلك أن البحث ساق أكثر من دليل على إرادة التضاد التام بين مفردتي (المراق) و(الكعبين)، ونضيف هنا إلى ما تقدم من دلائل التضاد التام: أن دلالة (المراق) على المفصل جاءت على نقيض من دلالة مفردة (الكعبين)، إذ لا تتناظر بين موقعي المفصل من أطراف الإنسان، ومن ثم نجد الغاية في (المراق) تحمل من الدلالة ما هو أوسع في مساحة الوضوء منها في (الكعبين)، فحد (المراق) يشتمل على الساعدين والكفين، فيما لا يشتمل حد (الكعبين) إلا على القدمين، فضلاً عن ذلك لا وجود للتماثل من حيث دلالة المفردتين على العدد، فالأولى وردت بصيغة جمع التكسير والأخرى وردت بصيغة المثني، ولا تماثل من حيث الدلالة على الجنس، فجمع التكسير مؤنث على الأصل، فيما ورد المثني مذكراً، وبحسب رأي ابن جني يكون ((الجمع أقوى من التنثية؛ لأنه يقع على أعداد مختلفة، وكان ذلك أعم تصرفاً من التنثية التي تقع لضرب واحد من العدد لا تجاوزه وهو اثنان)) (ابن جني، ١٩٩٢: ٧٢)، وربما يكون في ((الاثنين جمع منطقي، ومن هنا يعبر عنه بنحن في ضمير المتكلم، وانتن وأنتما في ضمير المخاطب، بمعنى إدخال ضمير التنثية على ضمير الجمع (انتم) فيصبح للمثنى، فيكون الجمع اسبق رتبة من المثني عملياً)) (الصدر، ٢٠١٠: ٨١/١-٨٢)، ثم أن الجمع أفضل عند النحويين، ((وإنما فضل الجمع على التنثية؛ لأن المتضايين كالشيء الواحد، فكروها الجمع بين تنثيتهما؛ ولأن المثني جمع في المعنى)) (حسن، ١٩٧٥: ١٢٠/١)، وبقينا أن الجمع باللفظ والمعنى في (التكسير) حقيقي وهو أشمل وأسبق رتبة من الجمع بالمعنى المجازي فقط في (المثنى)، وهذا الأمر ينسحب على الدلالة النحوية فالمتعارف أن الأفراد أصل على التنثية والجمع، إلا أن

جمع التكسير أقرب إلى الأفراد من التثنية ، فقد ((جاءت جموع التكسير معتبراً فيها بناء الواحد ، وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد)) (السهيلي، ١٩٩٢: ١١٧) ، ومن ثم كان الجر في (المرفاق) بالحركات على الأصل أقوى وأوسع ، من الجر في (الكعبين) بما ناب عن الحركات من الحروف فإذا كان التوازي بين كل من (المرفاق) و(الكعبين) مبنياً على أساس من التضاد التام في دلالتهم ، فلا نعدم أن تكون دلالة العامل فيهما مبنية على الأساس نفسه ، فتكون (إلى) الأولى بمعنى (من) فتتضمن بذلك دلالة حرفين ؛ أي يكون لها لفظ (إلى) ومعنى (من) والتقدير (من المرفاق) ، فيكون معنى الابتداء في (إلى) الأولى أوسع وهو أصل على معنى الانتهاء في (إلى) الثانية ، وهو ما سبقت إلى تأكيده الروايات ، فعن ((الصادق عليه السلام)) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله ﷻ: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فَقُلْتُ: هكذا ، ومسحت من ظفر كفي إلى المرفق؟ فقال: ليس هكذا تنزِيلها ، إنما هي فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ ، ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه... ظاهر هذه الرواية كون التحديد للغسل دون المغسول ؛ لأن السائل لما توهم كون (إلى) في الآية لانتهاء الغسل ، فمسح من ظفر كفه إلى المرفق ، لم يرد عليه الإمام عليه السلام إلا بأنه ليس هكذا تنزِيلها ، وظاهره تقريره على ما ذهب إليه من معنى الآية ، بأنه لو كان تنزِيلها كما ذكرت لكان كذلك ، لكن تنزِيلها إنما هو (من المرفاق) بمن الابتدائية المقتضية لابتداء الغسل من المرفق)) (البحراني، ١٩٨٥: ٢٤١/٢) نصل إلى أن سياق آية الوضوء بجزأيه قام على أساس من التوازي الدلالي المتضاد وفق معادلة قوامها الفصل بين حكمي الوضوء في الأعضاء الأربعة على مبدأ التقابل بين مباني الجزء الأول التي تمثل في جملتها (أصلاً) أسبق في رتبته وأوسع في دلالاته من مباني الجزء الآخر التي هي (فرع) عليها متأخر عنها رتبة وأضيق منها في دلالاته ، ليكون في ذلك التضاد ما يؤكد التغاير التام في حكم الوضوء بالغسل في الجزء الأول عن حكم الوضوء بالمسح في الجزء الآخر . (والله أعلم) .

الخاتمة والتائج

نقف عند هذا الحد من دراستنا البحثية لنختم مسيرته التي كشفت عن بعض من الأنظمة النسقية التي انمازت بها آية الوضوء في ضوء مفهوم التوازي الذي يعد مظهراً من مظاهر الإعجاز القرآني المعبرة عن الدقة المتناهية في هندسة المباني القرآنية ضمن نص مجتزأ من الآية رقم ٦ من سورة المائدة ، محدد سياقين متناظرين ضمن موضع واحد غير مكرر في القرآن الكريم ، لم يتخط نطاقه عشر مفردات تقوم عليها أحكام الوضوء في الشريعة الإسلامية فقد أكد البحث أن هذا الموضع التشريعي محكم لا نسخ فيه ، إذ كان من آخر القرآن تنزيلاً ، فهو ناسخ لما قبله من السنة ، إذ لم يكن هناك من تنزيل بعده ينسخه . أما الخلاف فيه فمرده إلى قراءاته التي تأولها كل فريق بما يستند إليه من روايات وبما يرجحه من قواعد اللغة ، على الرغم من اجماعهم على مقولة: إن (جبريل نزل بالمسح) ، وبعيداً عن كل ما أثير من أدلة تدعم حجج تلك الفرق في الانتصار إلى ما تذهب إليه من أحكام الوضوء المختلف بها ، فقد اتخذت الدراسة مسارات بحثية شتى للوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة التي تكشف عن الأنساق البنائية الأرجح بين قراءات النص التي تتوافق وطبيعة البناء القرآني المتقن في أدق تفاصيله فمن خلال البحث في العلة في ترتيب أعضاء الوضوء توصلنا إلى أن الجامع بين الوجوه والأيدي في صدر الآية هو اشتراكها في حواس الإنسان ، وبها تتناط أفعال العباد من خير أو شر ، وأن لا جامع بين الأيدي والأرجل ، من جهة أن الأيدي تتكلم وتعترف على صاحبها يوم الحساب ، فيما لا تكون للأرجل من وظيفة غير الشهادة على الاعتراف ، بل يظهر الجامع بوضوح بين الرعوس والأرجل استناداً إلى ما يقره الكتاب والسنة في أخذ المجرمين بالنواصي والأقدام وفي وفود المؤمنين غراً محجلين ، ما يجعل حكمي الوضوء في الوجوه والأيدي مستقلاً تماماً عنه في الرعوس والأرجل أما بشأن الخلاف النحوي في إعراب الأرجل في الآية فقد حده البحث في أقسام ثلاث: إعراب بالجوار وإعراب بالتقدير وإعراب بالعطف ، وقد رد ما رد منها بالحجج النحوية . ثم استعرض البحث الخلاف المذهبي في الآية واتجاهاته الأربع وما كان من الاعتراضات والردود التي ردت بها أما الدراسة التحليلية فقد تناولت ظاهرة التوازي في آية الوضوء في ضوء مستوييه الصوتي والتركيبية متتبعين في المستوى الصوتي أنظمة توزيع الصوامت والمصوتات فكانت النتائج على النحو الآتي:

- تحقق ظاهرة التوازي بين صوامت الآية المتماثلة بنسب متفاوتة ، فكان توزيع المتماثلة منها في إطار متدرج صعوداً ونزولاً بصورة منتظمة .
- تفوق الجزء الأول بصوامته المهموسة والرخوة بإزاء تفوق تفوق الجزء الآخر بصوامته المجهورة والشديدة ما ألفت إلى أهمية أحكام الوضوء في الجزء الآخر وأنها لابد من أن تكون على نحو مغاير لأحكام الجزء الآخر .
- لم يرد من صوامت الاستعلاء غير /غ/ ، /ق/ اللذين احتلا موقعي البداية والنهاية من الجزء الأول لحصر حكم وضوء الغسل بالوجوه والأيدي فيما حصر وضوء المسح في الجزء الآخر بصامتي الاستفالة المميزين بالغنة /م/ ، /ن/ ما حقق توازياً صوتياً بين الجزأين في دلالة صامتيهما .
- تفرد الصامت /ف/ بتكراره الألفي مرتين في الجزء الأول فلم يرد في الجزء الآخر ، وكان لهذا التكرار ما يوازيه في الجزء الآخر بتكرار الصامت /ب/ أفقياً مرتين ، فدل كل منهما بصفاته الصوتية على حكمي الغسل والمسح في الجزأين في أعضائهما .

- اتجاه الصوت في مفردة (غسل) حقق توازياً متضاداً مع اتجاهه في مفردة (مسح) ، فتطابقت في ضوئه طريقة الوضوء في الأعضاء المغسولة والممسوحة ، وفي ذلك من الدلالة الصوتية ما يشير إلى مسح الأرجل .
- كشفت الدراسة عن وجود تناظر شبه تام يرافق مسار المصوتات في الجزأين ما يحقق توازياً صوتياً مهيماً على النص سواء بالتمثالة منها أم بالمتضادة .
- ورد التوازي في المصوتات المتضادة موزعاً ضمن أربعة مسارات متناوبة تناوباً تاماً على وفق القراءة بخفض اللام ، فيما ورد التناوب في تلك المسارات غير تام في القراءة بفتح اللام .
- ظهرت القراءة بخفض اللام توازياً صوتياً بالمصوتات المتماثلة أكثر انسجاماً بين جزأي الآية في مساريه الأفقي والعمودي ، محققة نسقاً صوتياً وازن بين طرفي الجزأين المحيطين بموضع الخلاف القرآني ، بخلاف ما تحقق من مغايرة نسقية في القراءة بفتح اللام .
- ظهور التوازي بالمصوت الطويل بين الوجوه والراءوس لوجودهما في حيز واحد من جسم الإنسان ، فيما كان التوازي صغرياً بين الأيدي والأرجل لاختلاف محلها من الجسم واختلاف مساحة الوضوء فيهما فظهر المصوت الطويل مع (المرافق) فيما لم يقابله مصوت طويل في (الكعبين) .
- تناوب المصوتات كان يسير وفق نظامين أحدهما بسيط يشغل أطراف الجزأين ، والآخر معقد ينتقل فيه مسار المصوتات المتماثلة مع مسار المصوتات المتضادة تصاعدياً بصورة متوازية.
- ظهر التوازي في أعداد مقاطع الجزأين بصورة متناوبة بين التماثل منها والمتضاد وقد كان لكل من التماثل والتضاد دلالاته الصوتية في أحكام الآية .
- امتاز الجزء الأول من الآية بالتفوق في عدد المقاطع المفتوحة ، بخلاف الجزء الآخر الذي يظهر تفوق المقاطع المغلقة وفي ذلك من الدلالة الصوتية ما نوهت به الدراسة .
- قام نظام التوازي التركيبي في الآية الكريمة على أساس اتفاق المباني الثلاثة الأولى في صيغها الصرفية وتراكيبها النحوية مع تضمنها توازياً قائماً على تضاد جزئي محدد بموضع صرفي واحد وموضوع نحوي واحد ، فيما ظهر نظام التوازي التركيبي في المبنى الرابع على نحو مغاير ، إذ قام على أساس وجود تطابق صرفي واحد يرافقه تطابق نحوي واحد . وقد كان في كلا النظامين ما يؤكد ذهاب النص باتجاه الحكم بوضوء الأرجل بالمشح .
- قام نظام التوازي الدلالي في الآية الكريمة على أساس من التوازي الدلالي المتضاد وفق معادلة قوامها الفصل بين حكمي الوضوء في الأعضاء الأربعة على مبدأ التقابل بين مباني الجزء الأول التي تمثل في جملتها (أصلاً) أسبق في رتبته وأوسع في دلالاته من مباني الجزء الآخر التي هي (فرع) عليها متأخر عنها رتبة وأضيق منها في دلالاته ، ليكون في ذلك التضاد ما يؤكد التباين التام بين حكم الوضوء بالغسل في الجزء الأول وحكم الوضوء بالمشح في الجزء الآخر .

المصادر والمراجع القرآن الكريم

- ابن الأثير، (د.ت.) النهاية في غريب الحديث والأثر. تد: د. أحمد الخراط. وزارة الأوقاف. قطر.
- ابن الأثير، ١٣٨٠هـ. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تقديم: أحمد الحوفي وبدوي طبانة. دار نهضة مصر.
- ابن جعفر، قدامة. ١٩٨٥. جواهر الألفاظ. تد: محي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن جني، ١٩٩٢. علل التنثية. تد: د. صبيح التميمي. مكتبة الثقافة الدينية. مصر.
- ابن حنبل، ١٩٩٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تد: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- ابن خالويه، ١٩٩٢. إعراب القراءات السبع وعللها. تد: د. عبد الرحمن العثيمين. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- ابن سلمة، أحمد. ١٩٩٤. شرح معاني الآثار. تد: محمد النجار ومحمد جاد الحق. عالم الكتب. بيروت.
- ابن قدامة، عبد الله. ١٩٩٧. المغني. تد: د. عبد الله التركي ود. عبد الفتاح الحلو. دار عالم الكتب. الرياض. ط٣.
- ابن ماجه، ١٩٩٦. سنن ابن ماجه بشرح أبي الحسن السندي. تد: خليل مأمون. دار المعرفة. بيروت.
- ابن مجاهد، ١٩٨٠. السبعة في القراءات. تد: شوقي ضيف. دار المعارف. مصر.
- ابن منظور، (د.ت.) لسان العرب. دار المعارف. مصر.

- أبو عبدة، ١٣٨١هـ. مجاز القرآن. تعليق: د. محمد فؤاد سركين. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- أحمد، د. فتوح. ٢٠١٠. التراكيب المتوازية في ديوان ابن سناء الملك. بحث في المجلة العلمية لكلية الآداب. سوهاج. مصر. ٣١ع.
- الأخفش الأوسط، ١٩٩٠. معاني القرآن. تد: هدى محمود قراة. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- إسماعيل، د. عز الدين. ١٩٧٤. الأسس الجمالية في النقد العربي. دار الفكر. بيروت. ط٣.
- الإشيلي، ابن عصفور. ١٩٧١. شرح جمل الزجاجي. تد: د. صاحب أبو جناح. المعهد العلمي الفرنسي.
- الأندلسي، ابن حزم. ٢٠١٦. المحلى بالآثار في شرح المجلى بالاختصار. تد: خالد الرياط. دار ابن حزم. بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان. ١٩٩٣. تفسير البحر المحيط. تد: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان. ١٩٩٥. النهر الماد من البحر المحيط. تد: د. عمر الأسعد. دار الجيل. بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام. ١٩٩١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تد: محمد محي الدين. المكتبة العصرية. بيروت.
- أنصاريان، حسين. آية الوضوء آية محكمة. بحث. <https://erfan.ir/arabic/80143.html>
- البحراني، يوسف. ١٩٨٥. الحدائق الناضرة. تد: محمد نقي الإيرواني. دار الأضواء. بيروت.
- البطليوسي، ابن السيد. ١٩٨٠. الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تد: سعيد عبد الكريم. دار الرشيد. بغداد.
- بناني، عبد الرحمن. ٢٠١١. تأملات في بنية التوازي الدلالي. مجلة وج. ٦ع.
- البيهقي، أبو بكر. ٢٠٠٣. السنن الكبرى. تد: عبد القادر عطا. دار الكلب العلمية. بيروت. ط٣.
- الثعلبي، أبو إسحق. ٢٠١٥. الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي). تد: د. خالد الغامدي. دار التفسير. السعودية.
- الجصاص، أبو بكر. ١٩٩٢. أحكام القرآن. تد: محمد قمحاوي. دار إحياء التراث. بيروت.
- الجوهري، إسماعيل. ١٩٧٩. تاج اللغة وصحاح العربية. تد: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. ط٢.
- الجواهري، محمد حسن، ١٤٣٣هـ. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام. مؤسسة النشر الإسلامي. إيران. ط٢.
- الجلي، عبد الكريم. ٢٠٠٨. الكهف والرقيم. دار الكتب العلمية. بيروت.
- حسن، عباس. ١٩٧٥. النحو الوافي. دار المعارف. مصر. ط٣.
- الحفيد، ابن رشد. ١٤١٥هـ. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تد: محمد حلاق. مكتبة ابن تيمية. القاهرة.
- الحلي، إبراهيم. ١٩٠٧. غنية المتعلي في شرح منية المصلي. دار سعاد. تركيا.
- الحلي، المحقق. ١٤١٣هـ. الرسائل التسع. تد: رضا الأستاذي. مكتبة المرعشي. قم.
- الحلي، المحقق. ١٤١٣هـ. منتهى المطلب في تحقيق المذهب. مجمع البحوث الإسلامية. إيران.
- حميدة، د. مصطفى. ٢٠٠٩. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية. حلب.
- الحنفي، العز. ١٤٣٤هـ. أسرار الخطاب وأنوار الكتاب. تد: د. أحمد البريدي. مجلة تبيان للدراسات القرآنية. ع ١٤.
- الحيناني، عبد الله. ٢٠٢٣. التوازي التركيبي في القرآن الكريم. دار نون. الموصل.
- الرازي، فخر الدين. ٢٠١٢. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي). تد: سيد عمران. دار الحديث. القاهرة.
- الراوندي، قطب الدين. ١٤٠٥هـ. فقه القرآن. تد: أحمد الحسيني. مطبعة الولاية. إيران. ط٢.
- الرعي، لحطاب. ١٩٩٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. شرح: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية. بيروت.
- رواشدة، سامح. ١٩٩٨. التوازي في شعر يوسف الصائغ وأثره في الإيقاع والدلالة. بحث في مجلة أبحاث اليرموك. إربد. مج ١٦. ع ٢.
- الزبيدي، محمد مرتضى. ١٩٦٥. تاج العروس من جواهر القاموس. تد: عبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت.
- الزجاج، أبو إسحق. ١٩٨٨. معاني القرآن وإعرابه. تد: د. عبد الجليل شلبي. عالم الكتب. بيروت.
- الزمرخشي، جار الله. ١٩٩٨. الكشاف. تد: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. مكتبة العبيكان. الرياض.
- زيتون، سهيلة. ٢٠١٥. التوازي في القرآن الكريم: دراسة في النظم الصوتي والتركيبي. ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر. الجزائر.
- السرخسي، شمس الدين. ١٩٨٦. المبسوط. دار المعرفة. بيروت.
- السهيلي، أبو القاسم. ١٩٩٢. نتائج الفكر في النحو. تد: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت.

- السيوطي، جلال الدين. ٢٠٠٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور. تد: د. عبد الله التركي. مركز هجر للبحوث. مصر.
- الشافعي، اختلاف الحديث. ١٩٨٦. تد: محمد أحمد عبد العزيز. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الشافعي، الأم. ٢٠٠١. تد: د. رفعت فوزي. دار الوفاء. مصر.
- شرتج، عصام. ٢٠١٧. التوازي في القصيدة المعاصرة: عصام شرتج. موقع مجلة الكلمة. ع ١١٩. <http://alkalimah.net/Articles/Read/8869>.
- الشمسان، إبراهيم. ١٩٨٩. قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي. دار المدني. جدة.
- الشهرستاني، علي. ٢٠١٣. آية الوضوء وإشكالية الدلالة بين القراءة والنحو والمأثور. العتبة الحسينية. العراق.
- الشوكاني، محمد بن علي. ١٩٩٤. فتح القدير. تد: د. عبد الرحمن عميرة. دار الوفاء. مصر.
- الشيخ، د. عبد الواحد حسن. ١٩٩٩. البديع والتوازي. مطبعة الإشعاع. مصر.
- الصدر، محمد. ٢٠١٠. منهج الأصول. دار ومكتبة البصائر. بيروت.
- الصدوق، الشيخ. ١٩٦٦. علل الشرائع. المكتبة الحيدرية. النجف.
- الصنعاني، محمد. ١٤٢١هـ. سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام. تد: محمد حلاق. دار ابن الجوزي. السعودية. ط ٢.
- الضالع، د. محمد. ٢٠٠٢. الأسلوبية الصوتية. دار غريب. القاهرة.
- الضحاك، ابن مزاحم. ١٩٩٩. تفسير الضحاك. تد: د. محمد الزاويتي. مط: دار السلام. القاهرة.
- الطبائبي، محمد حسين. ١٩٩٧. الميزان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي. بيروت.
- الطبرسي، ١٤١٨هـ. تفسير جوامع الجامع. مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
- الطبري، محمد بن جرير. ٢٠٠١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري). تد: د. عبد الله التركي. مركز هجر للبحوث. مصر.
- الطوسي، أبو جعفر. ١٤٠٩هـ. التبيان في تفسير القرآن. تد: أحمد العاملي. مكتب الإعلام الإسلامي.
- الطوسي، أبو جعفر. ١٩٤٥. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة. تد: حسن الخراسان. دار الكتب الإسلامية. طهران. ط ٤.
- العاملي، بهاء الدين. ١٤٢٩هـ. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين. تد: مهدي الرجائي. مجمع البحوث الإسلامية. إيران. ط ٢.
- العاملي، محمد بن مكي (الشهيد الأول). ١٤١٩هـ. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة. تد ونشر: مؤسسة آل البيت. قم.
- عبد الحميد، د. محيد. ١٩٨٤. الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية. المؤسسة الجامعية. بيروت.
- عبد العال، أحمد. ٢٠٢٠. أسلوبية التوازي في عهد الإمام علي إلى مالك الأشتر. مجلة كلية التربية. جامعة واسط. ج ١. ع ٣٩.
- عبد الله، أنصاف. ٢٠١٦. التوازي التركيبي الصرفي في القرآن الكريم. ماجستير. جامعة مؤتة.
- العسكري، أبو هلال. ١٩٧١. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر. تد: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. بيروت.
- العكبري، أبو البقاء. ١٩٧٩. إملاء ما من به الرحمن. دار الكتب العلمية. بيروت.
- علي بن أبي طالب. ١٩٨٦. نهج البلاغة. شرح الشيخ محمد عبده. مكتبة النهضة. بغداد.
- عمر، د. أحمد مختار. ٢٠٠٨. معجم اللغة العربية المعاصرة. مكتبة لسان العرب. القاهرة.
- العيني، بدر الدين. (د.ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. دار الفكر. بيروت.
- الغزالي، د. عبد القادر. ٢٠٠٣. اللسانيات ونظرية التواصل. دار الحوار. سوريا.
- الفراء، ١٩٨٣. معاني القرآن. عالم الكتب. بيروت. ط ٣.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت.). كتاب العين. تد: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. القاهرة.
- فضل، د. صلاح. ١٩٩٢. بلاغة الخطاب وعلم النص. عالم المعرفة. الكويت.
- القرطبي، أبو عبد الله. ٢٠٠٦. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تد: د. عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- القيسي، مكي. ١٩٨٦. الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه. تد: د. أحمد فرحات. دار المنارة. جدة.
- الكاساني، أبو بكر. ٢٠٠٣. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. تد: علي معوض وعادل عبد الموجود. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ٢.
- الكاشاني، الفيض. ١٤١٨ هـ. الأصفى في تفسير القرآن. مركز الأبحاث والدراسات. إيران.

- الكراكي، أبو عثمان. ١٩٨٥. كنز الفوائد. تد: عبد الله نعمه. دار الأضواء. بيروت.
- كنوني، محمد. ٢٠١٣. اللغة الشعرية دراسة في شعر حميد سعيد. دار دجلة. عمان.
- لوتمان، يوري. ١٩٩٥. تحليل النص الشعري (بنية القصيدة). تقديم: د. محمد فتوح. دار المعارف. مصر.
- المباركفوري، ١٩٩٠. تحفة الأحوزي في شرح الترمذي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- المحمودي، محمد باقر. ١٩٦٥. نهج السعادة في مستدرک نهج البلاغة. مطبعة النعمان. النجف.
- المظفري، د. بخشان. ٢٠٢٢. التوازي الصوتي وأثره الإيحائي في شعر الحب والحرب. بحث في مجلة ديالى للبحوث الإنسانية. ع ٩٤.
- الموسوي، شرف الدين. ١٩٨٧. مسائل فقهية. منظمة الإعلام الإسلامي. طهران.
- النحاس، أبو جعفر. ١٩٨٥. إعراب القرآن. تد: د. زهير زاهد. عالم الكتب. بيروت. ط ٢.
- النسائي، ٢٠١٥. سنن النسائي. تد: رائد بن صبري. دار الحضارة. الرياض. ط ٢.
- النويري، شهاب الدين. ١٩٣٩. نهاية الأرب في فنون الأدب. دار الكتب المصرية. القاهرة.
- النيسابوري، نظام الدين. ١٩٩٦. غرائب القرآن و رغائب الفرقان: نظام الدين النيسابوري. تد: زكريا عميرات - دار الكتب العلمية. بيروت.
- الهراسي، الكيا. ١٩٨٣. أحكام القرآن. دار الكتب العلمية. بيروت.

Holy Q'uran.

- Abdul Aal, Ahmed. 2020. Stylistic parallelism. University of Wasit.
- Abdul Hamid, Dr. Majeed. 1984. Psychological foundations. Beirut.
- Abdullah, Ansaf. 2016. Syntactic morphological parallelism. Mu'tah U.
- Abu Ubaidah, 1381 AH. Metaphor of the Qur'an. Cairo.
- Ahmed, Fattouh. 2010. Parallel Structures in the Diwan of Ibn Sana'.
- Al-Aini, Badr al-Din. (n.d.) Umdat al-Qari. Beirut.
- Al-Akbari, Abu al-Baqa. 1979. Most Gracious has bestowed. Beirut.
- Al-Akhfash Al-Awsat, 1990. Meanings of the Qur'an. Cairo.
- Al-'Amili, 1419 AH. The Shiite Memory in the Rulings of Sharia. Qom.
- Al-'Amili, Baha' al-Din. 1429 AH. Mashriq al-Shamsayn. Iran.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan. 1993. Al-Bahr Al-Muhit. Translated. Beirut.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan. 1995. The Mad River. Beirut.
- Al-Andalusi, Ibn Hazm. 2016. Al-Muhalla bi Al-Athar. Beirut.
- Al-Ansari, Ibn Hisham. 1991. Mughni Al-Labib. Beirut.
- Al-Askari, Abu Hilal. 1971. The Book of the Two Industries. Beirut.
- Al-Bahrani, Youssef. 1985. The Lush Gardens. Beirut.
- Al-Batalyusi, Ibn Al-Sayyid. 1980. Solutions. Baghdad.
- Al-Bayhaqi, Abu Bakr. 2003. Al-Sunan Al-Kubra. Beirut.
- Al-Dahhak, Ibn Muzahim. 1999. Al-Dahhak's Interpretation. Cairo.
- Al-Dhale', Dr. Muhammad. 2002. Phonetic Stylistics. Cairo.
- Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed. (n.d.). Kitab al-Ain. Cairo.
- Al-Farra, 1983. Meanings of the Qur'an. Alam al-Kutub. Beirut.
- Al-Ghazali, Dr. Abdul Qadir. 2003. Linguistics. Syria.
- Al-Hafeed, Ibn Rushd. 1415 AH. The Beginning of the Mujtahid. Cairo.
- Al-Halabi, Ibrahim. 1907. Ghaniat Al-Mutamali. Turkey.
- Al-Hanafi, Al-Ezz. 1434 AH. Secrets of Discourse. Quranic Studies.14
- Al-Harasi, Al-Kia. 1983. The Rulings of the Qur'an. Beirut.
- Al-Hayani, Abdullah. 2023. Syntactic Parallelism in the Quran. Mosul.
- Al-Hilli, the investigator. 1413 AH. The End of the Demand. Iran.
- Al-Hilli, the investigator. 1413 AH. The Nine Letters. Qom.
- Ali bin Abi Talib, 1986. Nahj al-Balagha. Baghdad.
- Al-Ishbili, Ibn Asfour. 1971. Explanation of Jumal Al-Zajjaji. French.
- Al-Jassas, Abu Bakr. 1992. The Rulings of the Qur'an. Beirut.
- Al-Jawhari, Ismail. 1979. Taj Al-Lughah. Beirut.
- Al-Jili, Abdul Karim. 2008. Al-Kahf and Al-Raqim. Beirut.

- Al-Karakji, Abu Othman. 1985. Treasure of Benefits. Beirut.
- Al-Kasani, Abu Bakr. 2003. Bada'i' Al-Sana'i'. Beirut.
- Al-Kashani, Al-Faydh. 1418 AH. Al-Asfi. Iran.
- Al-Mahmoudi, Muhammad Baqir. 1965. Nahj Al-Saada. Najaf.
- Al-Mubarakfuri, 1990. Tuhfat Al-Ahwadhi fi Sharh Al-Tirmidhi. Beirut.
- Al-Mudhafari, Dr. Bakhshan. 2022. Phonetic Parallelism. 94.
- Al-Musawi, Sharaf Al-Din. 1987. Jurisprudential Issues. Tehran.
- Al-Nahhas, Abu Jaafar. 1985. I'rab Al-Quran. Beirut.
- Al-Najfi, Muhammad Hassan, 1433 AH. Jawahir Al-Kalam. Iran.
- Al-Naysaburi, Nizam Al-Din. 1996. The Oddities of the Qur'an. Beirut.
- Al-Nisa'i, 2015. Sunan Al-Nisa'i. Riyadh.
- Al-Nuwayri, Shihab Al-Din. 1939. Nihayat Al-Arab. Cairo.
- Al-Qaisi, Makki. 1986. Clarification. Jeddah.
- Al-Qurtubi, Abu Abdullah. 2006. (Tafsir al-Qurtubi). Beirut.
- Al-Ra'ini, Lahtab. 1995. Talents of the Sublime. Beirut.
- Al-Rawandi, Qutb Al-Din. 1405 AH. Jurisprudence of the Quran. Iran.
- Al-Razi, Fakhr Al-Din. 2012. (Al-Razi's Interpretation). Cairo.
- Al-Sadr, Muhammad. 2010. The Methodology of Principles. Beirut.
- Al-San'ani, Muhammad. 1421 AH. Paths of Peace. Saudi Arabia.
- Al-Sarakhsi, Shams Al-Din. 1986. Al-Mabsoot. Dar Al-Ma'rifah. Beirut.
- Al-Shafi'i, Al-Umm. 2001. Egypt.
- Al-Shafi'i, Differences in Hadith. 1986. Beirut.
- Al-Shahrastani, Ali. 2013. The Verse of Ablution. Iraq.
- Al-Shamsan, Ibrahim. 1989. Issues of Transgression. Jeddah.
- Al-Shawkani, Muhammad bin Ali. 1994. Fath Al-Qadir. Egypt.
- Al-Suhayli, 1992. Results of Thought in Grammar. Beirut.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. 2003. Al-Durr Al-Manthur. Egypt.
- Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. 2001. (Tafsir al-Tabari). Egypt.
- Al-Tabarsi, 1418 AH. Tafsir Jawami' al-Jami'. Qom.
- Al-Tabatabai, Muhammad Husayn. 1997. Al-Mizan. Beirut.
- Al-Tha'alibi, Abu Ishaq. 2015. (Tafsir Al-Tha'alibi). Saudi Arabia.
- Al-Tusi, 1409 AH. Al-Tibyan fi Tafsir al-Quran. Islamic Media Office.
- Al-Tusi, 1945. Tahdhib al-Ahkam fi Sharh al-Muqni'ah. Tehran.
- Al-Zajjaj, Abu Ishaq. 1988. The Meanings of the Qur'an. Beirut.
- Al-Zamakhshari, Jar Allah. 1998. Al-Kashaf. Riyadh.
- Al-Zubaidi, Murtada. 1965. The Bride's Crown from the Jewels. Kuwait.
- Ansaryan, Hussein. The Verse of Ablution is a Definite Verse.
- Banani, Abdul Rahman. 2011. Reflections. Journal of W.J. Issue 6.
- Fadl, Salah. 1992. Rhetoric of Discourse and Textual Science. Kuwait.
- Hamida, Dr. Mustafa. 2009. The System of Connection. Aleppo.
- Hassan, Abbas. 1975. Al-Nahw Al-Wafi. Dar Al-Ma'arif. Egypt.
- Ibn al-Athir, 1380 AH. The popular proverb. Egypt.
- Ibn al-Athir, The End of the Strange Hadith and Athar. Qatar.
- Ibn Hanbal, 1995. Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal. Beirut.
- Ibn Ja'far, Qudamah. 1985. Jewels of Words. Beirut.
- Ibn Jinni, 1992. Reasons for Duality. Egypt.
- Ibn Khalawayh, 1992. Grammar of the Seven Readings. Cairo.
- Ibn Majah, 1996. Sunan Ibn Majah. Beirut.
- Ibn Manzur, (n.d.) Lisan Al-Arab. Dar Al-Ma'arif. Egypt.
- Ibn Qudamah, Abdullah. 1997. Al-Mughni. Riyadh.
- Ibn Salamah, Ahmad. 1994. Explanation of the Meanings. Beirut.
- Ismail, Dr. Ezz El-Din. 1974. Aesthetic Foundations. Beirut.
- Kanuni, Muhammad. 2013. Poetic Language. Amma